

## المجتمعات السكنية بين نفق الرأسمالية وحرية الإسلام<sup>(١)</sup>

عبير حسام الدين اللحام

أستاذ مشارك، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمام، السعودية

Dr.allahham@hotmail.com

(قدم للنشر في ١١/٢٧/١٤٣٠هـ ؛ وقبل للنشر في ٠٧/٠٤/١٤٣١هـ)

**الكلمات المفتاحية:** المجتمعات السكنية الإسلامية، المجتمعات السكنية المعاصرة، المجتمعات القصدية، حركة التحضر الجديد، الإسكان التعاوني، التركيبة العمرانية، القوة، الرأسمالية.

**ملخص البحث.** كيف يمكن أن نوجد مجتمعات تسودها روح الجماعة والتعاون وتتسم بعلاقات وطيدة فيما بينها؟ سؤال لطالما شغل علماء الاجتماع والفلاسفة عبر التاريخ، فكان أول من طرحه أفلاطون فاتحاً بذلك عهداً من النظريات المثالية (Utopianism) التي تنم عن أحلام لمجتمع جيد مثالي (Good society) ضمن مدينة مثالية (Ideal city)، فظهر بذلك مفهوم "المجتمع القصدي" (Intentional community) والذي يهدف إلى تحقيق حلم "المجتمع الجيد"، ليشكل بذلك أساساً للعديد من نظريات التخطيط الحضري والعمراني اللاحقة. فمنذ عصر النهضة والتوجهات المثالية متوالية الظهور. ولكن مع فشل مشروع الحدائة خلال الستينات من القرن العشرين وفشل طروحاته المثالية في الإسكان ظهر جيل جديد من التوجهات المثالية التي اعتمدت في طروحاتها على فكر ما بعد الحدائة فظهرت طروحات المجتمعات السكنية القصدية كتعاونيات الإسكان (housing cooperatives) والإسكان التعاوني (co-housing) والمجمعات السكنية (condominiums) والقرى البيئية (ecovillages) ثم المجمعات المغلقة (Gated communities)، وأخيراً حركة التحضر الجديد (New Urbanism) التي ظهرت في بداية التسعينات لتعيد صياغة مفهوم المناطق السكنية الحضرية بأسس ما بعد حدائية تحقق التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية، هادفة بذلك إلى تحقيق حلم طال انتظاره.

---

(١) قدم هذا البحث في المؤتمر الإسكاني الأول "نحو تنمية مستدامة" والذي عقد في مدينة أبو ظبي في الفترة ما بين ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٨م، من تنظيم برنامج الشيخ زايد للإسكان وبرنامج الموثل للمستوطنات البشرية.

في ضوء ذلك سيقوم البحث بقراءة ناقدة لتوجهات المجتمعات القصدية سابقاً موضعاً آليات إنتاجها وإدارتها ونظم الملكية السائدة فيها، وذلك لإثبات أن جميع هذه التوجهات وبرغم اختلافاتها الظاهرية في مسمياتها وتركيباتها العمرانية (territorial structure) إلا أنها تشترك جميعاً على مستوى بنيتها العميقة (deep structure) في النظام العام المحرك لها وهو النظام الرأسمالي، فهي بذلك تسير في نفق الرأسمالية وتخضع لقيوده. ولتوضيح ذلك لا بد من قراءة هذه التوجهات من خارج هذا النفق من خلال منظور ذي اختلاف جذري في آلياته وأسسها كالمنتظر الإسلامي والذي سيؤدي إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة والتحرر والسعادة المنشودة بشكل أكثر كفاءة مما أوجدته مثاليات المجتمعات القصدية الرأسمالية، وذلك بالتركيز على آليات اتخاذ القرار والتركيبية السلطوية العمرانية.

### المقدمة

الإجتماعية بين أفرادها وتحوله من مجتمع *Gemeinschaft* (بمعنى *Community* أو الجماعة) إلى مجتمع *Gesellschaft* (بمعنى *society* أو المجتمع)، بحسب تونيس (Tonnies)<sup>(٣)</sup>، ظهرت منذ القرن التاسع عشر العديد من الدراسات وخاصة دراسات رواد علم الاجتماع مثل فيبر (Weber) ودوركهيم (Durkheim) وتونيس (Tonnies) وورث (L. Wirth) والتي تعزو السبب في تغير نمط العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع الحديث إلى النظام الرأسمالي وما يتضمنه من مبادئ تعزز مفاهيم المواطنية والفردية (Individualism)

هل القضية هنا هي قضية مسكن وإسكان أم أنها قضية مسكن وسكان، بمعنى هل تكمن الإشكالية في كيفية إنتاج مساكن ومشاريع إسكان تلبي الحاجات الإسكانية الملحة أم أنها تكمن في كيفية إنتاج مجتمعات سكنية جيدة بحيث يكون المسكن أحد أهم مقوماتها؟ تراوحت اهتمامات الباحثين عبر التاريخ بين هذا وذاك فازداد التركيز على الإنتاج الكمي للمساكن في فترات الأزمات كالحروب العالمية<sup>(٢)</sup>، إلا أن القضية الأهم كانت دائماً تتمحور حول المجتمع السكني وكيفية جعل المسكن هو البؤرة الأساسية لمجتمع يتصف بالتلاحم الإجتماعي ويحیی حياة جيدة. فنظراً لما آل إليه المجتمع الرأسمالي الحديث من تفكك وضعف في العلاقات

(٣) ميّز تونيس في دراسته للعلاقات الاجتماعية في المدينة بين نوعين من المجتمعات: الأولى، مجتمعات *Gemeinschaft* (بمعنى *community* أو الجماعة) والتي تتميز بعلاقات إجتماعية عفوية وعاطفية أساسها انسجام أفراد المجتمع بسبب الدم والقرابة والقيم المشتركة مثلاً، كما في مجتمعات ما قبل الحداثة أو المجتمعات الريفية، والثانية هي مجتمعات *Gesellschaft* (بمعنى *society* أو المجتمع) والتي تكون العلاقات الاجتماعية بين أفرادها رسمية فردية ولاشخصية، أي ذات طابع تنافسي قائم على أساس المصلحة الشخصية والعقلانية والكفاءة، كما في المجتمعات الصناعية الحضرية الحديثة (Jary & Jary، ١٩٩٥م، ص ٢٥٩).

(٢) في ضوء الأزمات الإسكانية التي واجهت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب المرشحة لرئاسة الحكومة (حزب العمال والمحافظين) تتنافس في عدد المساكن التي تعد منتخبها بتوفيرها لهم سنوياً تحقيقاً لشعارها "مسكن لكل مواطن". ففي عام ١٩٦٨م أعلنت الحكومة بأنها تمكنت من تحقيق حلمها بإنتاج نصف مليون وحدة سكنية في العام الواحد (Towers، ١٩٩٥م، ص ٣٩-٤٣).

القرار كما هي سائدة في المجتمع الرأسمالي الحديث. فهي بذلك توجهات مثالية في طروحاتها تدور، كغيرها من المثاليات، في دائرة الواقع المعاش وتحدها قيوده فتنتقل في عملية قبوله أو رفضه واستبداله من ذات الواقع المعني. بمعنى أن هذه المثاليات لا تزال تسير في **نفق الرأسمالية** التي ترفضها، فلم تستطع التحرر الكلي منها، لذا فقد انحصرت دائرة عملها في محاولة إيجاد بدائل للمجتمعات السكنية ضمن إطار الرأسمالية العام، لعل هذه المجتمعات السكنية الصغيرة (Communities) تشكل بمجموعها المجتمع المثالي (Utopian society). ولكن ما مواصفات المجتمع المثالي، كما رسمتها له هذه التوجهات؟

إن المحور الأساس لمعظم هذه المجتمعات السكنية، بحسب هذه المثاليات، كان يدور حول مفهوم "من يقرر؟"، فهي تسعى، خلافاً للواقع الرأسمالي الحديث القائم على التخطيط المركزي وتركيبية القوة الرأسية (Hierarchical power structure)، للحصول على الحرية والسيطرة في عملية اتخاذ القرار لتصبح بيد أفراد المجتمع ذاته وليس بيد الدولة، أي أنها تسعى إلى تغيير تركيبية القوة السائدة وذلك بنقل القوة (Power) والقدرة على اتخاذ القرار من الدولة إلى المجتمع، وهذا يتعارض جذرياً مع مفهوم القوة في المجتمع الرأسمالي الحديث. أي أنها تهدف لأن تكون مجتمعات مستقلة لامركزية، ذاتية التشييد والإدارة. ولكن هل استطاعت هذه المجتمعات تحقيق أهدافها المثالية؟

والعقلانية (Rationality) والتنافس وبالتالي الطبقيّة الاجتماعيّة (Social Stratification)، فظهرت نتيجة لذلك العديد من المفاهيم المرتبطة بالرأسمالية والتي تتم عن مشاكل كامنة في المجتمع الرأسمالي الحديث كقضايا العدالة الاجتماعيّة (Social equity) في توزيع الموارد مثل الأراضي والإسكان وكذلك التخطيط الديمقراطي<sup>(٤)</sup> وآليات صنع القرار وما شابه. وفي محاولة لإيجاد حلول لهذه القضايا وغيرها من النتائج الاجتماعيّة السلبية للرأسمالية ظهرت العديد من التوجهات الحضريّة والأفلاك الفكرية (Paradigms) في هذا المجال والتي تنطلق في طروحاتها من رفض علاقات وآليات المجتمع الرأسمالي ومحاولة التحرر منها لتصبح بذلك القضية الرئيسة هي قضية صناعة مجتمع جيد (غير رأسمالي السمة عمرانياً في الغالب).

إلا أنه بالرغم من معارضة معظم هذه التوجهات للرأسمالية والحداثة وسعيها للتحرر منها فإنها في ذات الوقت عملت تحت مظلة الرأسمالية كنظام مجتمعي عام (Societal system) فكانت طروحاتها لصناعة مجتمع جيد ليست أكثر من محاولات لحل مشاكل جزئية من إفرازات الرأسمالية وليست طروحات شاملة. فقد اتبعت هذه التوجهات في منهجيتها مفهوم الحتمية الحداثيّة (Determinism) والتي تؤمن بإمكانية صناعة المجتمعات، كما أنها خضعت في أسسها الفكرية لمفهوم القوة الحديث (Modern Power) وفي آلياتها لعملية صنع

(٤) اللعام، ٢٠٠٨م.

المثالية (Utopianism) التي تنم عن أحلام لمجتمع جيد (Good society) ضمن مدينة مثالية (Ideal city)، فكانت "The Republic" لأفلاطون أول نظرية لمجتمع مثالي تلتها العديد من النظريات والطروحات المثالية. إلا أنه تزايد ظهور هذه المثاليات مع بروز حركات الإصلاح الاجتماعي منذ عصر النهضة. ففي ضوء عمليات التحضر الواسعة (Urbanization) التي أعقبت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما آلت إليه من مشاكل بيئية واجتماعية وصحية وتدني في مستوى المعيشة والسكن للكثير من سكان المدن الصناعية خاصة العمال منهم، ظهرت العديد من الطروحات المجتمعية الإصلاحية كتلك التي قدمها فوريير (Fourier) وروبرت أون (Robert Owen)<sup>(٥)</sup> واللذان أكدا من خلال نظريتهما على قدرة البيئة المحيطة على التأثير على

في ضوء ذلك سيقوم البحث بقراءة ناقدة لهذه التوجهات المثالية موضحاً آليات إنتاجها وإدارتها ونظم الملكية السائدة فيها، وذلك لإثبات أن جميع هذه التوجهات وبرغم اختلافاتها الظاهرية في مسمياتها وتركيباتها العمرانية (territorial structure) إلا أنها تشترك جميعاً على مستوى بنيتها العميقة (deep structure) في النظام العام المحرك لها وهو النظام الرأسمالي، فهي بذلك تسير في نفق الرأسمالية وتخضع لقيوده. ولتوضيح ذلك لا بد من قراءة هذه التوجهات من خارج هذا النفق من خلال منظور ذي اختلاف جذري في آلياته وأساسه كالمنظور الإسلامي، وذلك بالتركيز على آليات اتخاذ القرار والتركيبية السلطوية العمرانية. لذا سيتطرق البحث تالياً إلى عرض التوجهات المختلفة التي ظهرت لإنتاج المجتمعات السكنية المثالية وكذلك عرض لمفهوم المجتمعات السكنية الإسلامية، لتتم بعد ذلك المقارنة بين المجتمعات السكنية المعاصرة من خلال مثالين هما الإسكان التعاوني وحركة التحضر الجديد وبين المجتمعات السكنية الإسلامية وذلك باستخدام عناصر المقارنة المحددة في البحث.

### المجتمعات القصدية

#### Intentional Communities

كيف يمكن أن نوجد مجتمعات تسودها روح الجماعة والتعاون وتتسم بعلاقات وطيدة فيما بينها؟ سؤال لطالما شغل علماء الاجتماع والفلاسفة عبر التاريخ، فكان أول من طرحه أفلاطون فاتحاً بذلك عهداً من النظريات

(٥) قدم فوريير فكرة "الفالستاريا" (Phalanstere) كنموذج جديد للمجتمعات الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي، بحيث يتكون المجتمع السكني من مجموعة من المباني بارتفاع أربعة طوابق، يسكن الأغنياء في الطوابق العليا بينما يسكن الفقراء في الطوابق السفلى، ويكون المجموع الكلي للسكان في المجتمع ١٨٠٠ شخص، وتدير هذه المجتمعات إدارة خاصة ويكون قوامه زراعي. أما روبرت أون فقد قدم فكرة العمل المعتمد على حب الخير "الفيلانثروبي" (Philanthropy) لتحسين أحوال العمال والفقراء، وأسس بعض المستوطنات المثالية في بريطانيا وأمريكا معتمداً على فكرته تلك (Alexander، ١٩٩٢ م). أما المجتمعات التي اقترحها أون فتتكون من ١٢٠٠ شخص، تسكن في مربعات بمساحة ١٠٠٠-١٥٠٠ هكتار (٤-٦ كم<sup>٢</sup>)، بحيث تعيش كل مجموعة في مبنى مربع واحد بمطبخ عام مشترك وغرفة تجمع عامة، وتتمتع كل عائلة بشقة خاصة لها. إلا أن أفكار أون تلك فشلت عند التطبيق (موقع ويكيبيديا).

المتضمنة في مفهوم الديمقراطية يمكن النظر إليها على أنها حق، يمكن بذلك تعريف الديمقراطية في هذا المجال بأنها تتضمن المساواة في الفرص والحقوق، وهذا يتماشى مع مفهوم الديمقراطية من المنظور الرأسمالي، أما الاختلاف فيمكن في مفهوم الحقوق ذاته وتركيبته وآليات تحقيقه.

فمع ظهور عصر التنوير والحداثة وما حملته من أفكار مثالية إصلاحية لإيجاد مجتمع حديث (رأسمالي) عقلاني تقدمي منظم تسوده الحرية والعدالة والمساواة لتحقيق السعادة البشرية المنشودة بعيداً عن الدين والعواطف والعادات والتقاليد معتمداً في ذلك على العلم والمنطق والعقلانية، ظهرت دولة الحداثة كجهة تنظيمية مسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع الإصلاحي حيث ارتكزت في جوهرها على مفهوم القوة والسلطة الحديثين، فللدولة حق التدخل في كافة شؤون المجتمع تحت شعار التنظيم، فهي تدير وتشكل حياة أفرادها.<sup>(٧)</sup> في ضوء ذلك، وكردة فعل مضادة للحداثة والرأسمالية أحياناً ومتجاوبة معهما أحياناً أخرى، بدأ ظهور النظريات المثالية الحديثة كما ازداد تأثيرها الفعلي على التخطيط والعمران. فكانت العديد من نظريات التخطيط وعمليات التنمية العمرانية الحضرية آنذاك ما هي إلا ترجمة واقعية لهذه المثاليات الحديثة ومجتمعاتها القصدية سواء ما ارتكز منها على الإيمان بمفاهيم الحداثة والمجتمع الحديث أم كانت ضد الحداثة والمجتمع الرأسمالي كتلك التي تبنت طروحات "التوجهات المتطرفة" (Anarchist movement) لإيجاد المجتمع البديل الذي لا

(٧) اللحام، ٢٠٠٥م.

الإنسان، فظهر بذلك مفهوم "المجتمع القصدية" (Intentional Communities) وهو مجتمع سكني ديمقراطي مخطط يقوم على العمل الجماعي وتسوده علاقات تعاونية بشكل يفوق المجتمعات الرأسمالية الأخرى، حيث تهدف هذه المجتمعات القصدية إلى تحقيق حلم "المجتمع الجيد المثالي". أي أن القضية المحورية للمجتمعات القصدية هي كيفية إيجاد مجتمع جيد. أما معايير هذا المجتمع فقد انطلقت من رفض العديد من سمات المجتمع الرأسمالي الحديث وتمحورت في ذلك حول مفهوم الديمقراطية بمعنى حكم الشعب لذاته حيث تكون القوة بيد المجتمع وليس بيد فرق خارجية<sup>(٦)</sup> عنه مما يحقق مجتمع تعاوني (Collaborative Community) تسوده علاقات اجتماعية تعاونية بين السكان. لذا فقد اعتمد العديد من توجهات المجتمعات القصدية آنذاك على الطروحات الاشتراكية (Socialism) التي كانت رائجة في ذلك الوقت كبديل للمجتمعات الرأسمالية ذات الصفة المادية والعلاقات الميكانيكية.

ولكن ما ميزات هذه الديمقراطية وكيف يمكن تحقيقها في المجتمعات القصدية المثالية؟ إن الديمقراطية كما يصفها الجابري (١٩٩٤م) إنما تعني المساواة في الإمكانيات والإمكانات، أو بمعنى آخر المساواة في فرص التمكين، فهي تتضمن معنى الحرية مع القدرة (التي تتطلب امتلاك القوة Power) على التمتع بها خاصة حرية الاختيار واتخاذ القرار. فإذا اعتبرنا أن القوة

(٦) يدل مصطلح فريق (Party) على فرد أو مجموعة من الأفراد (عائلة، قبيلة، جماعة مثلاً) كما قد يكون مؤسسة أو جهة حكومية كالدولة. (أكبر، ١٩٩٢م، ص ٤١).

عن نظرية المدينة الحدائقية، حيث قامت على مفهوم الحتمية الحدائية (Determinism) الذي يؤمن بإمكانية إيجاد مجتمعات أو مجاورات سكنية تتمتع بروح الحي والجماعة من خلال التصميم الجيد. أي أن هدفها كان إيجاد مجتمع جيد ضمن حيز عمراني محدد، فهي بذلك مجتمعات قصدية مناطقية (Territorial intentional communities).

إلا أنه خلافاً لما حملت هذه التوجهات المثالية (في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) بتحقيقه من إيجاد مجتمعات جيدة فإنها جميعاً (باستثناء تجارب محدودة جداً منها) تحولت في نهاية الأمر، خاصة في أمريكا، إلى أماكن لمجتمعات مخططة لديمقراطية تتصف بالعنصرية حيث استبعد منها السود، كما أنها استبعدت الفقراء نظراً لارتفاع الإيجارات فيها، كذلك فإن الوظائف لم تكن متوفرة فيها محلياً، مع ضعف في العديد من الخدمات المتوفرة (Hall، ١٩٩٦م). أما السبب الرئيس وراء ذلك فقد كان عدم قدرة هذه المجتمعات القصدية المثالية على التحرر من سيادة دولة الحدائثة وتركيب القوة الحدائثة، فقد سيطرت الدولة بآلياتها في اتخاذ القرار على هذه المجتمعات سواءً من حيث شراء الأراضي أو التخطيط أو التنفيذ والتطوير، فاتبعت بذلك أسلوب التخطيط المركزي الحديث القائم على عملية اتخاذ القرار من أعلى لأسفل (Top-down)

يحمل صفة رأسمالية أو اشتراكية ويلغي كل أشكال السلطة خاصة سلطة الدولة، حيث تضمنت هذه النظريات تصورات لكيفية تأسيس مجتمع متحرر أساسه الديمقراطية والتعاون بحيث يعيش ويعمل أعضائه في مجتمعات صغيرة ذاتية الإدارة (Hall، ١٩٩٦م؛ Friedmann، ١٩٨٧م). بذلك فإن معظم التوجهات المثالية لإيجاد المجتمعات القصدية آنذاك كانت تدور حول مفهوم الديمقراطية القائمة على تمرکز السلطة والقوة (Power) وكذلك حق اتخاذ القرار بيد المجتمع ذاته وليس بيد فرق خارجية كالدولة المركزية. فكان من نظريات التخطيط التي تأثرت بهذه الطروحات نظرية المدينة الحدائقية لهوارد (Howard) والتي قدم هوارد من خلالها برنامجاً إصلاحياً يتضمن إنشاء مجتمعات ذاتية الإدارة والتشديد والملكية تتصف بروح المجتمع والتعاون والتحرر خاصة من تدخل الدولة المركزية، بحيث يتم إنشاؤها بشكل تدريجي من خلال تعاونيات الإسكان (Housing Co-operatives)، فيدعي هوارد لذلك أنه قدم نظام مجتمعي إقتصادي بديل عن الرأسمالية والاشتراكية البيروقراطية<sup>(٨)</sup>، مما كان فاتحاً لما سمي بالمدينة الاجتماعية "Social city" (Alexander، ١٩٩٢م). تلا ذلك ظهور فكرة المجاورة أو الوحدة السكنية (neighborhood unit) على يد بيرري (C. Perry)<sup>(٩)</sup> في عام ١٩٢٩م والتي انبثقت

(٨) تتكون المدينة الحدائقية من ٣٢٠٠٠ شخص يسكنون في ١٠٠٠ هكتار من الأرض محاطة بحزام أخضر (Hall، ١٩٩٦م).

(٩) اعتمد بيرري في تحقيق أهدافه الاجتماعية الثقافية في الوحدة السكنية على تطوير دور المدرسة إلى مركز حي من خلال مشاركة الآباء بحيث تصبح المدرسة الابتدائية والساحة المحيطة بها

هي مركز الوحدة السكنية تخطيطياً والتي يمكن الوصول لها مشياً على الأقدام من مسافة نصف ميل تقريباً، ويتم وضع المحال التجارية على أطراف الأحياء السكنية مع وجود مؤسسات اجتماعية في وسط الحي (Hall، ١٩٩٦م).

التوجهات المثالية السابقة، على مفهوم التخطيط المركزي الحديث المعتمد بشكل كلي على المهنيين في عملية اتخاذ القرار دون تدخل السكان أو أي جهات ضاغطة أخرى.

إلا أنه مع تداعي حركة الحداثة في الستينات من القرن العشرين وفشل هذه التوجهات في تحقيق حلم المدينة المثالية والمجتمع المثالي وفشل مشاريع الإسكان متعددة الطوابق وعدم نجاحها في إعادة تشكيل المجتمع بحسب قيم ومبادئ الحداثة فضلاً عما آلت إليه من قطيعة بين السكان وبين محيطهم العمراني خاصة في المدن الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ اهتمام الباحثين والمخططين يتحول من الارتقاء بظروف ومستوى معيشة السكان (والذين كانت غالبيتهم من الطبقة الفقيرة والعمال) كما في فترة ما بين الحربين العالميتين إلى الاهتمام بآليات إنتاج المساكن ودور الساكن وحاجاته الخاصة. فقد أدت مشاريع الإسكان الحداثية والتي نتجت عن عمليات التخطيط المركزي الحديث وتدخل من الدولة الحديثة بما تتضمنه من فصل بين الوظائف المختلفة كالسكن والعمل والترفيه (Zoning) إلى ارتفاع نسبة الجريمة وانتفاء التلاحم الاجتماعي بين السكان أو ما يعرف بروح الجماعة. أي أن الفصل الوظيفي أدى إلى فصل اجتماعي مما أدى إلى تحول مفهوم المجتمعات القصدية المثالية من صناعة مجتمع جيد إلى مجرد إنتاج مشاريع إسكان ليس أكثر، فتبدد بذلك الحلم الأمريكي (The American Dream) وكذلك المثاليات الأوروبية في الإسكان. لذا ظهرت في هذه الفترة العديد من الدراسات والتوجهات المعارضة التي تحاول تفحص المشكلة وإيجاد الحلول لها، كما في دراسة جين جاكوبس

(planning) وليس من أسفل لأعلى (Bottom-up) كما كان يراد لها. بذلك فقد خضعت هذه المجتمعات لآليات المجتمع الرأسمالي الحديث من حيث اتخاذ القرار وتوزيع القوة فيه فأصبحت كغيرها من المجتمعات المخططة من قبل فرق خارجية تمتلك القوة وتسيطر عليها، أما أعضاء هذه المجتمعات فلم تكن تمتلك الحرية أو القوة لإنشاء عمرانها أو إدارة نفسها. أي أنها تحولت من مجتمعات قصدية "مثالية" إلى مجتمعات قصدية رأسمالية "منظمة" تابعة للدولة وليس للمجتمع، فسارت في نفق الرأسمالية كغيرها من المجتمعات الحديثة المخططة.

ومن التوجهات المثالية التي تبنت مفهوم الحداثة وعملت على تحقيقه في مجتمعاتها القصدية كان توجه كوربوزيه لإنشاء الضواحي السكنية الرأسية متعددة الوظائف والذي يهدف لإيجاد المجتمع الحديث العقلاني المنظم.<sup>(١٠)</sup> فقد قام توجه كوربوزيه هذا، بعكس

(١٠) تضمن توجه كوربوزيه زيادة كثافة المدينة والاهتمام بالحركة والنقل داخل المدينة وذلك من خلال إنشاء مباني مرتفعة أو أبراج سكنية تسمى "الخلايا" (Cells) أو كما أسماها لاحقاً "الوحدات" (Unitès)، بحيث تحتوي هذه الوحدات على خدمات مشتركة للسكان كأماكن للترفيه والتسوق، وكذلك رعاية الأطفال والتنظيف والطهي. إلا أن هذا التوجه كان يعزز الطبقة في المجتمع من خلال توزيع مواقع المباني السكنية وأنواعها تبعاً لطبقة السكان الاجتماعية، أي أن مدينة كوربوزيه كانت طبقية اجتماعياً (Class-segregated city). ومن الجدير بذكره أن هذا التوجه لم ينجح من الناحية العملية فلم يتم إنشاء أي مدينة تبعاً له، واقتصر ما قام بتنفيذه على الوحدة السكنية (Unitè) التي تم إنشاءها في مارسيليا.

اتخاذ القرار. بذلك فقد احتفظت الدولة بدورها كما احتفظ المهني بدوره وسلطته في إنتاج البيئة العمرانية، فلا تغيير يذكر في بنى القوى في هذا المجال. أي أن هذه التوجهات ليست أكثر من حلول لمشاكل رأسمالية جزئية باستخدام أدوات وآليات الرأسمالية ذاتها، فهي بذلك تسير في نفق الرأسمالية وقبورها. كذلك فقد كان اهتمام هذه التوجهات محصوراً بعملية إنتاج البيئة السكنية فقط دونما اهتمام كبير بالمجتمع السكني، فهي بذلك لا تشكل توجهات لتشكيل مجتمعات قصرية مثالية بل توجهات إسكانية فقط. فقد دعت هذه التوجهات إلى إعادة التواصل بين المبنى والمستخدم باضفاء روح الديمقراطية على عملية إنتاج المبنى السكني وذلك من خلال إشراك المستخدم في عملية اتخاذ القرار لإنتاج مسكنه وتحقيق متطلباته ورغباته المباشرة، إذ قامت هذه التوجهات على الإيمان بأن إشراك المستخدم في عملية إنتاج وإدارة المبنى سيؤدي بالضرورة إلى تحسين البيئة العمرانية وذلك برفع الشعور بالانتماء إلى المكان وتحقيق التواصل المنشود. بذلك فقد تم التعامل مع مفهوم الديمقراطية في العمران بتوفير مساحة أكبر نسبياً من الحرية للسكان والقدرة على التعبير عن الرأي في عملية إنتاج مسكنه الخاص، أما القرار النهائي فقد ترك للمهني (المعماري والمخطط)، فهي بذلك حرية محددة بحسب قوة ورغبات المهني نفسه وضمن إطار تركيبة القوة في المجتمع الرأسمالي.<sup>(١١)</sup> وبالرجوع إلى تعريف الديمقراطية (حرية مع قدرة أو قوة) فإن الديمقراطية

(Jane Jacobs)، (١٩٦١م)، التي انتقدت توجه التخطيط الحضري المركزي الحديث في تحديد استعمالات الأراضي (Zoning) وأيدت في المقابل التنوع الوظيفي الذي كان سائداً في النمط الحضري التقليدي. كذلك ظهرت في تلك الفترة توجهات ما يعرف بعمارة المجتمع (Community Architecture) كردة فعل ضد مركزية التخطيط وسيطرة المهني المعماري والمخطط على عملية اتخاذ القرار في إنتاج البيئة العمرانية الحديثة. فقد أكد هذا التوجه على ضرورة الاهتمام بحاجات ورغبات السكان والعمل معهم سواء كان ذلك بتزويدهم بالمعرفة اللازمة أو بتسهيل مهمتهم لدى الدولة أو الجهات المعنية. ومن هذه التوجهات توجه جون ف تيرنر (J. F. Turner) الذي يدعو إلى إنتاج العمارة من قبل السكان أنفسهم (Housing by people)، وكذلك توجه نظام "الحاويات الفراغية" (Support) والذي يعرف اليوم بالنظام المفتوح للمباني (Open Building System) بقيادة جون هبراكن (J. Habraken) وجماعة سار (SAR) في هولندا، حيث يدعو هذا التوجه إلى زيادة مساحة الحرية الممكنة لإشراك المستخدم في عملية اتخاذ القرار في إنتاج مسكنه وعماراته.

إن معظم هذه التوجهات المعارضة لإفرازات الحداثة الحضرية والعمرانية إنما انطلقت من تقبل الرأسمالية ومفهوم الدولة الحديثة وسيطرتها على عملية إنتاج البيئة السكنية، فلم تسع إلى إحداث تغيير في بنى القوى (Power Structure) وآليات إنتاج العمران بل عملت فقط على تغيير دور المهني بشكل بسيط في عملية إنتاج البيئة العمرانية من خلال الدعوة إلى إشراك الساكن في ذلك وليس إحلاله مكان المهني في

(١١) اللحام، ٢٠٠٨م.



هذه المثاليات (كمفهوم الكميون مثلاً)<sup>(١٢)</sup> مرجعية أساسية في عملية إنتاج مجتمعات قسدية مثالية جديدة، تدعم الرأسمالية أحياناً وتعارضها في أحيانٍ أخرى. ومن هذه التوجهات تعاونيات الإسكان (Housing Cooperatives)<sup>(١٣)</sup> والإسكان التعاوني (Co-housing) والمجمعات السكنية (Condominiums)<sup>(١٤)</sup> والقرى البيئية

(١٢) الكميون (Commune) هو أصغر وحدة إدارية في بعض دول أوروبا الغربية. ظهر بداية في العصور الوسطى في أوروبا كحماية من النبلاء الخارجين عن القانون، فكان بمثابة مدينة ذات أسوار، ذاتية الإدارة والحكم. كما ظهر الكميون في فرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر. ويتكون الكميون من مجموعة من السكان ذوي الاهتمامات المشتركة حيث يسكنون معاً ويشتركون في المسؤولية ونمط الحياة التعاوني (موقع ويكيبيديا).

(١٣) تعاونية الإسكان (Housing Cooperative) هي جهة قانونية الصفة وعادةً ما تكون شركة تعاونية مساهمة تمتلك عقار سكني كالمجمع السكني مثلاً. أما المساهمين في هذه التعاونية فلكل منهم الحق باستخدام وليس امتلاك وحدة سكنية واحدة في المجمع، فهم مساهمون في الشركة التعاونية وليس في العقار الذي تملكه. وللتعاونية مجلس إدارة بحيث يقوم السكان بانتخاب من يمثلهم في هذا المجلس (موقع ويكيبيديا).

(١٤) المجمع السكني (Condominium) هو عبارة عن مجموعة من الوحدات السكنية مقامة على قطعة أرض، بحيث تكون الوحدات السكنية ذات ملكية خاصة بينما تعود ملكية المناطق العامة بين الوحدات السكنية إلى مجموع السكان والذين تمثلهم منظمة الملاك (Homeowners Association). وتكون هذه المنظمة مسؤولة عن إدارة المجمع من خلال مجلس الإدارة الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل السكان أنفسهم. ويخضع السكان في المجمع إلى مجموعة من القوانين المنظمة التي يضعها مجلس الإدارة بحيث لا يسمح للسكان من إجراء أي تعديلات في مبناه من شأنها أن تؤثر على المظهر العام للمجمع. وقد يكون المجمع السكني عبارة عن مبنى متعدد الطوابق كما قد يكون مجمع مكون من عدد من الوحدات السكنية المنفصلة (موقع ويكيبيديا).

المتضمنة في هذه التوجهات ليست سوى ديمقراطية ظاهرية إذ أنها لم تمنح السكان القوة اللازمة لإخاذ القرار. بهذا فإن أحد أهم معايير تحقيق المجتمع السكني الجيد (الديمقراطي) لم تتحقق.

فضلاً عما سبق فإن هذه التوجهات لم تكن قوية بالدرجة الكافية لتبرز بين نظريات التصميم الحضري والإسكان في العالم الغربي لذلك ظلّت توجهات نظرية محدودة التطبيق حيث انحصرت استخدامها في توفير الإسكان في الأحياء الفقيرة أو لذوي الدخل المحدود. بذلك فقد قصرت المجمعات والأحياء السكنية آنذاك عن تحقيق مفهوم المجتمع المثالي الذي يتسم بعلاقات اجتماعية وطيدة بين سكانه كما كان عليه الحال في عصر ما قبل الصناعة، ليبقى السؤال عن كيفية إنتاج المجتمعات القسدية المثالية مثار جدل بين المتخصصين.

ومع ظهور فكر ما بعد الحداثة ودعوتها لإعادة التواصل مع المستخدم وإعادة إحياء روح المكان من خلال الارتباط بالماضي والمحيط، وانطلاقاً من طروحات جين جاكوبس التي أيدت بعض المفاهيم الحضرية (التخطيطية، بحسب المفهوم الحديث) التي كانت سائدة في مدن العصور الوسطى في أوروبا كالتنوع الوظيفي (Mixed use)، ظهرت منذ السبعينات من القرن الماضي العديد من الطروحات ما بعد الحداثية التي وجدت أن السبيل إلى إنتاج المجتمعات المثالية هو في العودة إلى مثاليات المدن والأنظمة المجتمعية في العالم الغربي في عصر ما قبل الصناعة. بذلك فقد شكلت

استخدام مفهوم الديمقراطية كأساس موجّه لهذه المقارنة لكونها أحد أهم معايير المجتمع المثالي كما رسمته توجهات المجتمعات القصدية المثالية، لذا سيتم التركيز في هذه المقارنة على نمط الملكية والتركيبية العمرانية (Territorial Structure) في هذه المجتمعات ونمط السيطرة السائدة فيها. ويقصد بالتركيبية العمرانية هنا نمط توزيع الأماكن والعقارات والفراغات وعلاقتها ببعضها، وما يرتبط بذلك من أنماط ملكية وسيطرة وتوزيع قوة. فالتركيبية العمرانية للمدينة الإسلامية تختلف عنها في البيئة المعاصرة من حيث التوزيع الفراغي وأنماط السيطرة، وهكذا. أي أن المحور الأساس في منهجية البحث هو مقارنة تركيبة القوى السائدة في هذه المجتمعات ومدى تمكين التوجهات المختلفة للسكان من حيث قدرتهم وحقهم في إتخاذ القرار. لذا سيتم بدايةً استعراض سريع لمفهوم المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية ليتم بعد ذلك مقارنة توجهات المجتمعات القصدية المعاصرة بها.

### المجتمعات السكنية الإسلامية

يذكر المستشرق لايبندوس في وصف الحارات في المدن الإسلامية العصر المملوكي: "قُسمت المدن إلى مناطق سميت حارات ومحلات وأختات. وكانت هذه أحياء سكنية ذات أسواق محلية وربما ورش للنسيج بخاصة، ... وكان العديد من الأحياء يكون مجتمعات متجانسة ووثيقة الصلة بين أفرادها، وإن لم يكن ضرورياً أن يكون كل واحد منهما متضامناً بذاته. فميل الفئات المختلفة إلى التماس

البيئية (Ecovillages) والإقليمية البيولوجية (Bioregionalism) والمجمعات المغلقة (Gated communities) وغيرها. وقد أثرت هذه التوجهات في العديد من المناطق السكنية في أمريكا وأوروبا، إلا أن التوجه الذي أصبح الأكثر رواجاً منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم تمثل في حركة "التحضر الجديد" (New Urbanism) والتي تهدف إلى إعادة صياغة المناطق السكنية الحضرية بأسس ما بعد حداثة مشتقة من المدن التقليدية الغربية في عصر ما قبل الصناعة، فهي بذلك تتماشى في مرجعيتها مع توجهات المجتمعات القصدية المثالية الأخرى، لذا فقد لاقت هذه الحركة انتشاراً واسعاً في أمريكا وأوروبا وبدأ أثرها ينتقل إلى أجزاء أخرى من العالم. ولكن هل استطاعت هذه التوجهات المثالية تحقيق الحلم بإيجاد المجتمع السكني الديمقراطي الجيد؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد لنا أولاً من قراءة سريعة لبعض هذه التوجهات، لذا سيتم التركيز في هذا البحث على حركتين مختلفتين في المبادئ والأسس هما حركتي الإسكان التعاوني (Co-housing) والتحضر الجديد (New Urbanism). إذ تنطلق حركة الإسكان التعاوني من رفض الرأسمالية وآلياتها بعكس حركة التحضر الجديد التي تعتبر إحدى إفرازات الرأسمالية وداعمة لها. ولكن لتقويم مدى قدرة هذه التوجهات المتباينة على تحقيق هدفها لا بد لنا من قراءة هذه التوجهات من خارج إطارها الرأسمالي العام باستخدام منظور مختلف جذرياً في آلياته وأسسها وهو المنظور الإسلامي. وفي مقارنة كلا المنظورين سيتم

تتكون التركيبة العمرانية للمدينة الإسلامية التقليدية من مجموعة من الأماكن المتجاورة والمتداخلة، بحيث تعود ملكية كلٍ من هذه الأماكن والسيطرة عليها إلى جماعةٍ ما، وتدعى هذه الأماكن بالخطط (بكسر الخاء، ومفردتها خِطَّة) (أقرب مصطلح لها بالإنجليزية هو (Territory)). فالشارع غير النافذ وما يحيط به من دور هي خِطَّة، والحارة السكنية خِطَّة. والخِطَّة كما استخدمها المؤرخون في كتاباتهم عن المدينة الإسلامية إنما تدل على السيطرة، وتعني منطقة نفوذ محددة يسيطر عليها ويدير شؤونها فريق واحد (أكبر، ١٩٩٢م). فالشارع غير النافذ يملكه ويسيطر عليه سكانه ممن تفتح أبواب دورهم عليه مشكلاً بذلك خِطَّة، والشارع النافذ يملكه ويسيطر عليه مجموع المسلمين من المارة، وهكذا<sup>(١٥)</sup> وأكثر ما يدل على الخطط والسيطرة عليها هو وجود البوابات على أفواهاها. وللخطط مستويات مختلفة فقد تكون كبيرة أو صغيرة بحسب سكانها، كما قد تكون محتواه ضمن خِطَّة أكبر. أما كلمة خِطَّة فمشتقة من الفعل خَطَطَ، ويقال خَطَّ للمكان الذي يَحْتطه المرء لنفسه. والإختطاط هو أساساً حيازة مكان ما، ولا يكون إلا بإذن الإمام. وتشكل المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية هذه الخطط، بحيث تتداخل هذه المجتمعات فيما بينها عمرانياً ومن حيث الحقوق المرتبطة بها، فهي بذلك مجتمعات خِطِّية أي أنها مرتبطة بمكانها أو خِطتها (Territory-based communities)، وما ارتباط أسماء الدروب بصفة مجتمعاتها السكنية إلا تأكيداً على هذا

الراحة والحماية لأفرادها كان شديداً جداً في عالم لم يكن فيه أي إنسان آمناً حقاً إلا بين عشيرته. وقد قام تضامن بعض الأقاليم (الحارات) على أساس من الهوية الدينية. فكان في القاهرة لكل طائفة مسيحية أو يهودية شارعها الخاص بها ... واحتل الأرمن والموارنة أحياء في القسم الشمالي الغربي من مدينة حلب ... وكانت بين المسلمين جماعات عرقية وعنصرية تعيش منفصلة بعضها عن بعض. ففي حلب كانت أحياء التركمان خارج الأسوار، كما كان فيها حي للأكراد، وشارع للفرس، ... فتجمع القرويين مع أبناء عموماتهم، ... وكان تضامن بعض الأحياء الإسلامية يعتمد على الإنتماءات الدينية الطائفية. فالصالحية في دمشق، مثلاً، كانت تنتمي إلى المذهب الحنبلي ... وهناك أيضاً أسس اقتصادية يبنى عليها تجانس أحياء معينة. فبعض الأحياء كانت تسمى بأسماء أحد الأسواق أو إحدى الحرف. وغالباً ما كانت تعطي المهنة المشتركة هذه الأحياء صفتها الخاصة. فقد جذبت مهنة الطحانين، وأشغال الكلس، وأفران الآجر وأعمال الصباغة والديباغة، العمال إلى أحياء منفصلة في حلب" (لابيدوس، ١٩٨٧م (التأكيد مضاف)).

كما يؤكد وصف لابيدوس السابق، فإن المدينة الإسلامية تكونت من مجموعة من الأحياء السكنية التي تشكل مجتمعات سكنية ذات علاقات وطيدة وتلاحم إجتماعي بين سكانها. أي أنها كانت تسودها روح الجماعة (Community) التي تسعى توجهات المجتمعات القصدية المعاصرة لتحقيقها. ولكن هل اتسمت هذه المجتمعات بالديمقراطية والحرية في اتخاذ القرار لتصبح مجتمعات سكنية مثالية، كما وصفها الغرب؟

(١٥) كما أظهرت ذلك العديد من الدراسات المعاصرة كدراسات (Akbar، ١٩٨٨)، (أكبر، ١٩٩٢م)، (الهدلول، ١٩٩٤م).

الداخلية، فيقول ابن منظور في ذلك: "والدار يختطها الرجل في أرض غير مملوكة ليتحجرها ويبني فيها، وذلك إذا أذن السلطان لجماعة من المسلمين أن يختطوا الدور في موضع بعينه ويتخذوا فيه مساكن لهم كما فعلوا بالكوفة والبصرة وبغداد" (ابن منظور، ج ١، ص ٨٥٨). ويقول البلاذري في وصف تمصير البصرة: "... ثم أن الناس اختطوا وبنوا المنازل..." (البلاذري، ص ٣٤٢)، كما يقول أبو يوسف في الكوفة: "فاختط الناس الكوفة ونزلوها" (أبو يوسف، ص ٣٠)، ويذكر اليعقوبي في استيطان الكوفة: "... واختط يزيد بن عبدالله ناحية البرية، واختطت بجلة حوله" (اليعقوبي، ج ٢، ص ١٥٠-١٥١). بذلك فإن الخطط وما بداخلها من شوارع وساحات ورحاب وطرق غير نافذة كان يملكها ويسيطر عليها مستخدموها دون تدخل من أي فريق خارجي (كالحاكم أو الدولة). أي أنها كانت تتمتع باستقلالية وحرية في اتخاذ القرار، وهذه من أهم معايير الديمقراطية في المجتمع السكني المثالي. ففي الكوفة مثلاً كان لكل قبيلة خطة مستقلة، حيث تضم وظائف متعددة تخدم السكان، فلكل قبيلة مسجدها وسوقها ومقبرتها داخل خطتها. أي أن كل خطة كانت أشبه بقرية صغيرة أو بضاحية سكنية متعددة الوظائف، بالمفهوم المعاصر. أما الشوارع بين الخطط فتحدد بحدود الخطط الخارجية وتشكل الخطوط الفاصلة بينها (أكبر، ١٩٩٢م).

وبالرغم من إستقلالية الخطط في المدينة الإسلامية إلا أنها لم تشكل مجتمعات مغلقة ومعزولة عن

الربط بين المكان (الخطة) وبين المجتمع السكني. ذلك أن أسماء الدروب كانت تدل على صفة سكان الطريق الذي يمر بالخطة أو المجتمع السكني كدرب الحدادين ودرب الأكراد. فالطريق غير النافذ كان شرعاً ملكاً لسكانه لذا فقد كان اسمه يدل على هوية أهله سواء كانوا جماعة من مهنة واحدة أو قبيلة واحدة أو مذهب واحد أو عرق واحد أو ما شابه. فالسكان هم الذين وضعوا أسماء الدروب والأماكن لتدل على هوية ساكنيها أو لتصف حالتها أو موقعها، الأمر الذي يدل على استقلالية هذه الأماكن وسيطرة سكانها عليها.

أما آلية إنتاج هذه المجتمعات الخُطية فقد كانت آلية ذاتية نسبياً. ذلك أن السكان كانوا يقوموا باختطاط منازلهم وحراراتهم بأنفسهم، ولكن بموافقة الحاكم. أي أنها آلية لامركزية بقرارات من الأسفل للأعلى (Bottom-up)<sup>(١٦)</sup> فهي نتاج من هم في الموقع من السكان دون تدخل خارجي. بذلك فإن آلية اتخاذ القرار كانت بأيدي السكان. أما موافقة الحاكم فقد كانت على موضع الخطة فقط وليس لتحديد تفاصيلها

(١٦) قد يعتقد القارئ أن مصطلح من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-Up) كآلية اتخاذ قرار في الخطط السكنية الإسلامية يتضمن معنى إيجابي مقابل الآلية القائمة على قرارات من الأعلى إلى الأسفل (Top-down) والتي قد تتضمن معنى سلبي. إن التركيبة الاجتماعية والعمرانية في المدينة الإسلامية هي تركيبة لا رأسية، لذا فهي تخلو من وجود مستويات لتخذي القرار، فلا يوجد مستوى أعلى أو أسفل. أما استخدامنا هنا لهذه المصطلحات فهو لكونها هي الدارجة بين الباحثين في مجال التخطيط وعمارة المجتمع، ولا يقصد من استخدامها هنا المعنى الدقيق للمصطلح والذي يعكس التركيبة المجتمعية له (الرأسية).

باباً في ظهر بيته إلى الطريق النافذ بحيث يمكن للمارة في الطريق النافذ المرور إلى الزقاق غير النافذ لم يجز له ذلك. وقد علل النووي في كتابه المجموع ذلك بقوله: "لأن الدرب مملوك لأهله لا يعبر أحد أجنبي من زقاقهم، فإذا استأذن أصحاب الزقاق وقال لهم أفتحه ولا أجعله طريقاً، بل أجعل باب ذا أقفال وترايبس لا يمر فيه إلا أهل بيتي وضيفاني ففيه وجهان: ...". ويقول في ذلك ابن قدامة في كتابه المغني (من المذهب الحنبلي) "...فأما إن كان بابه في الشارع وظهر داره إلى الزقاق الذي لا ينفذ فأراد أن يفتح باباً إلى الزقاق للإستطراق لم يكن له ذلك، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين عليه ملك أربابه، ...". أي أنه إذا أراد صاحب الدار ذات البابين تمكين الناس من المرور إلى الزقاق غير النافذ يمنع، وذلك لأنه أعطى حق الإستطراق<sup>(١٧)</sup> لمن لا حق لهم، فزاد بذلك عدد المارة أو المستخدمين للزقاق غير النافذ.

(١٧) يحدد مبدأ الإستطراق حقوق كل فريق ساكن في الطريق غير النافذ تبعاً لموقع باب داره من الطريق. فلا يجوز للفريق الساكن بالقرب من فم الطريق الاعتراض على فعل الفريق الساكن في نهاية الطريق إذا لم يتأثر الفريق الأول بفعل الفريق الثاني لابتعاد داره عن دار الأخير. فقد أوضح العز بن عبد السلام هذه القاعدة بقوله "الأبواب المشرعة في الدروب المنسدة دالة على الاشتراك في الدروب إلى حد باب كل منها فيكون الأول شريكاً من أول الدرب إلى بابه الأول، ويكون الثاني شريكاً من أول الدرب إلى بابه الثاني، وكذلك الثالث أو الرابع إلى أن يصير الذي في صدر الدرب شريكاً من أول الدرب إلى آخر الأبواب ويختص بما وراء آخر الأبواب إلى صدر الدرب على المذهب" (العز بن عبد السلام، ج ٢، ص ١١٨).

بعضها، بل تمكنت هذه الخطط من الترابط فيما بينها عن طريق منظومة الحقوق التي أتت بها الشريعة الإسلامية لتنظم العلاقات بين أعضاء المجتمع والعمران، فشكلت هذه الخطط بترابطها وتواصلها معاً المجتمع الإسلامي المتلاحم (وليس مجتمع مجزء (موزاييك) كما في البيئة المعاصرة، كما سيتم توضيحه). فقد كانت الآليات التي تحكم إنتاج وتسيير شؤون الخطط هي ذاتها التي تعمل على مستوى المجتمع والعمران عموماً فلا تناقض بل تجانس وتكامل بين ما هو داخل الخطة وخارجها. فمجموع القرارات الصغيرة التي شكلت الخطط والمجتمعات السكنية هي التي شكلت بمجموعها وتراكمها المدينة الإسلامية والمجتمع الإسلامي. كذلك فقد وجدت في المدينة الإسلامية مجموعة من الآليات التي من شأنها دفع سكان هذه المجتمعات إلى التفاعل والتواصل، كما سيأتي بيانه، مما يزيد من تماسك المجتمعات السكنية مشكلاً بذلك ما يعرف اليوم بروح الجماعة (المفقودة في المجتمعات السكنية الحديثة)، كما يزيد من تلاحم المجتمع الإسلامي كافةً.

ولصعوبة عرض كافة الآليات التي تعمل في إنتاج وإدارة المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية في هذا البحث، سنستعرض النازلة التالية كمثال على بعض هذه الآليات وأثرها في تشكيل وتنظيم العلاقات في وبين الخطط أو المجتمعات السكنية: إذا كان لرجل دار في زقاق غير نافذ وظهرها لطريق نافذ، فأراد أن يفتح

سكان الخطة الواحدة (وهذا يعتبر من أهم مواصفات المجتمعات القصدية المثالية المعاصرة).

**خامساً:** ارتباط وتواصل سكان المجتمعات السكنية المتجاورة من خلال ارتباط عقاراتها وكتلها العمرانية ببعض. فصاحب الدار ذات البابين في النازلة أعلاه، إن تمكن من فتح الباب على الطريق الآخر فإنه سيكون عضو في الفريق المالك والمسيطر في خطتين متجاورتين، مما سيدفع بسكان كلا الخطتين إلى الحوار والتواصل. وفي نازلة أخرى كانت لأقوام زنقة (سكة) غير نافذة وعليها أبواب دورهم ودُبر منزل جار لهم. أي ليس للجار باب أو طريق إلى الزنقة، وله كنيف (خزان للفضلات تحت الأرض) قديم مغطى وملتصق بجائط منزله. وللكنيف قناة تخرج من الدار، ولم يستخدم هذا الجار الكنيف والقناة لزمان طويل، ثم أراد استخدامه مرة أخرى فمنعه أهل الزنقة، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك، واستمر الكنيف لأنه الأقدم في المكان (الونشريسي، ج ٩، ص ٣٢). ففي هذه النازلة اتصلت الخطتين المتجاورتين (من حيث الحقوق) عن طريق الكنيف مما دفع بصاحب المنزل من الخطة التي يفتح عليها باب داره للحوار مع سكان الخطة التي بها كنيفه، فترابطت بذلك الخطط ولم تنعزل عن بعضها البعض. فبالرغم من استقلالية الخطط في عملية اتخاذ القرار إلا أنها مترابطة مع ما يجاورها من خطط أخرى من خلال الحقوق. ومما يدعم هذا الترابط بين الخطط السكنية هو وحدة الآليات بين الخطط، فالآليات التي تعمل في خطة ما هي ذاتها التي تعمل في الخطة

نستنتج من هذه النازلة مجموعة من الحقائق التي سيتم سردها باختصار هنا وهي: **أولاً:** أن الطريق غير النافذ في المدينة الإسلامية هو ملكاً لسكانه ولهم حق السيطرة عليه واستخدامه. **ثانياً:** إن عملية اتخاذ القرار بإحداث أي تغيير عمراني في الطريق غير النافذ كانت بأيدي سكان الطريق أنفسهم، ولا بد من موافقتهم على التغيير. فكما ذكر في النازلة لا بد من إستئذان أصحاب الزقاق عند إحداث التغيير. أي أن القرارات كنت تأتي من السكان (أي من الأسفل إلى الأعلى) ودون تدخل خارجي من قبل الحاكم أو من يمثله، مما يمنح هذه الخطط استقلالية كبيرة في عملية إنتاجها وإدارتها لعمرانها ولشؤونها الداخلية. **ثالثاً:** اتخاذ القرارات في الخطة يتم من قبل مجموع السكان أنفسهم دون وجود جهة خارجية تمثلهم (كمنظمات الملاك (Homeowners' Association) في المجتمعات السكنية المعاصرة، كما سيتم توضيحه). بذلك فإن آلية اتخاذ القرار داخل الخطة تقوم على **الاتفاق** بين السكان (Consensus-based decision making process). فيقول ابن الرامي كمثل على ذلك "إن كانت دور مجتمعة في سكة غير نافذة، فأراد بعضهم أن يجعل درباً لجمعى بوابة] في أول السكة فليس له ذلك إلا برضى جميعهم". ويتضح من هذه المقولة أنه لا بد من اتفاق جميع سكان الطريق غير النافذ على القرار. أي أنها موافقة جماعية. **رابعاً:** وجود حوار بين من يريد إحداث فعل جديد وبين سكان الطريق غير النافذ (الخطة)، مما يزيد من تفاعل وتواصل وبالتالي تقارب

الحقوق كانت ذاتية التطبيق، إلا في حالات الخلاف بين الفرق المعنية (حيث يصدر القاضي حكماً ملزماً للأطراف المتنازعة). وهكذا فقد نظمت هذه الحقوق العلاقات بين الخطط المتجاورة وبين سكانها. ويتمكن السكان من خلال إكسابهم القوة اللازمة والمنبثقة عن حقوقهم، استطاع السكان من الإتيان بحلول من داخل الموقع فكانت حلولهم متناسبة مع حاجاتهم وقيمهم وظروف خطتهم الخاصة. ولما كان كل فريق في الخطة السكنية يعرف حقوقه في موقعه كما يعرف حقوق الآخرين، فقد نتج عن ذلك تركيبة عمرانية نقل فيها العلاقات الرأسية بين الفرق إلى حدودها الدنيا، إن لم تُلغ تماماً. بذلك فإن تركيبة القوة والحقوق في المجتمعات السكنية الإسلامية كانت تتسم بأنها ذات تركيبة لا رأسية (non-hierarchical structure) مما يحقق المساواة والعدالة بين السكان، الأمر الذي يؤهل هذه المجتمعات لأن توصف بأنها مجتمعات سكنية مثالية، ديمقراطية وتعاونية (بالمنظور الغربي).<sup>(٢٠)</sup>

بذلك فإن آليات اتخاذ القرار في المجتمعات الإسلامية فتحت باب التمكين للسكان ومنحتهم الحرية اللازمة لاتخاذ القرار (بدون الإضرار بالغير) فأطلقت بذلك أيديهم للإتيان بالحلول الملائمة من داخل الموقع، وفي

الأخرى، فجميعها منبثقة عن الشريعة الإسلامية وليست من وضع السكان أو من وضع جهة خارجية مسيطرة (كما هو الحال في المجتمعات السكنية المعاصرة). وبتكرار مثل هذه الحالات وغيرها من العناصر والعقارات المشتركة بين الخطط (كالساباطات بين الخطط، والحائط المشترك، ومسيل الماء) فإن المجتمعات (الخطط) السكنية جميعها أصبحت شبكة واحدة متلاحمة عمرانياً واجتماعياً، مما انعكس على المجتمع الإسلامي ككل فزاد من تلاحمه وتعاضده.<sup>(١٨)</sup>

سادساً: وجود منظومة حقوق واضحة منبثقة عن الشريعة الإسلامية، ومرتبطة بالمكان (الطريق غير النافذ) لتحدد علاقته مع غيره من العقارات والأمكنة (مثل حقوق الملكية والسيطرة المتعلقة بها، حق الإستطراق، وغيرها)، وكذلك منظومة حقوق تنظم علاقات السكان ببعضهم فيما يتعلق بعقاراتهم وتحد من هيمنة فريق على آخر، كالحقوق المستنبطة من حديث الضرر "لا ضرر ولا ضرار".<sup>(١٩)</sup> فللساكن في منزله حقوق وفي خطته حقوق وفي الطريق حقوق، كما أن للدار حقوق وللطريق حقوق، وهكذا. وهذه الحقوق تمنح أصحابها القدرة (قوة (Power)) على اتخاذ القرار كل في موقعه (اللحام، ٢٠٠٥م). فصاحب الدار في النازلة الأخيرة أعلاه تمكن باستخدام حق الأقدمية (حق مرتبط بالعقار) من الاستمرار في استخدام كنيفه بالرغم من اعتراض سكان الزنقة. ومن الجدير بذكره هنا أن هذه

(٢٠) هناك فرق واضح بين الديمقراطية التي يسعى الغرب منذ عصر التنوير لتحقيقها وبين الديمقراطية التي يدعي الغرب أنه يعيش في ظلها حالياً. فالأولى هي ديمقراطية مثالية ولا يمكن أن تتحقق في ظل النظام الرأسمالي والدولة الحديثة. لذا فعند استخدام مصطلح ديمقراطية لوصف المجتمعات السكنية الإسلامية في هذا البحث فإنما المقصود هو الديمقراطية المثالية. للمزيد حول ذلك، (اللحام، ٢٠٠٨م).

(١٨) للمزيد حول ترابط الخطط السكنية عن طريق العقارات والعناصر العمرانية المشتركة، (أكبر، ١٩٩٢م، ص ٣٦٢).

(١٩) للمزيد حول مفهوم الضرر، (أكبر، ١٩٩٢م؛ اللحام، ٢٠٠٥م).

فقد كان كل فريق فيها يسيطر على عقاره فهو مسؤول عنه، بذلك تتعدد الفرق المسيطرة في المجتمعات السكنية فتزداد التجارب ثراءً وتنتج حلولاً أفضل مما قد تنتجه المجتمعات السكنية الديمقراطية.

ولكن هنا يظهر سؤال: لماذا كان السكان في المدن الإسلامية يتخذون قرارات صائبة ويتبنون حلولاً ملائمة. فجميع المدن الإسلامية التي ننظر لها كمهنيين يكبار وإعجاب تمتلك حلولاً فذة سواء كان ذلك مناخياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو عمرانياً. ولماذا لا نستطيع نحن اليوم كمهنيين يمتلكون كل أدوات المعرفة من الإتيان بحلول صائبة، وخاصة في صناعة المجتمعات المثالية؟ والإجابة هي أن سكان المدن المعاصرة لا يمتلكون المحرك الذي ينتج الحلول ويجعلهم ذوي معرفة عمرانية، فهم داخل نفق مسدود، أما سكان المدن الإسلامية فهم يمتلكون المعرفة لأنهم يمتلكون الآليات التي تزيد وتنمي المعرفة من خلال الاحتكاك المستمر مع العمران لتظهر الحلول والابتكارات العمرانية. وهذا ما سيتم توضيحه تالياً من خلال استعراض بعض توجهات المجتمعات القصدية المعاصرة.

#### المجتمعات السكنية المعاصرة: نفق مسدود

##### ١- حركة الإسكان التعاوني Co-housing

يعتبر الإسكان التعاوني من المجتمعات القصدية السكنية التي تسعى لإعادة إحياء روح الجماعة في المجتمعات السكنية كما كانت في عصر ما قبل الصناعة. فقد ظهرت حركة الإسكان التعاوني كحركة شعبية (Grass roots movement) في نهاية الستينات من القرن

هذا تنمية وإثراء للمعرفة العمرانية ودفع للمزيد من الإبداعية. فباحتكاك السكان يومياً بمواقفهم ومعايشتهم لمشاكلهم العمرانية فإنه يتكون لديهم خبرة ومعرفة عمرانية تؤهلهم لإنتاج الحلول الملائمة. وبانتشار هذه الحلول وتكرارها في المجتمعات السكنية يتم انتشار المعرفة العمرانية وتطويرها وتحويلها إلى معرفة مشاعة بين الجميع مما يحول دون احتكارها من قبل فئة معينة كالمهنيين. وبذلك سيتكون مجتمع لديه معرفة ووعي بعمرانه (بعكس المجتمع الرأسمالي الذي يكون سكانه جهلة بأمور العمران)، كما وأن العمران الذي سيظهر ستتجه فيه المعرفة العمرانية، كما يذكر أكبر (١٩٩٢م)، لخدمة رغبات وحاجات السكان أولاً. بذلك يمكن القول بأن المولد الرئيس لتطوير المعرفة العمرانية يكمن في السكان داخل الموقع وليس بالاعتماد على المهنيين من خارج الموقع.

مما سبق يمكن القول بأن المجتمعات السكنية الإسلامية داخل الخطط استطاعت تحقيق روح الجماعة بما اتسمت به من تلاحم وتعاضد بين سكانها فأنتجت مجتمعاً تعاونياً من خلال آلياتها التي مكّنت السكان ومنحتهم الحرية في اتخاذ القرار. فهي بذلك تكون قد حققت معايير المجتمعات القصدية المثالية فحق لها أن تُدعى بذلك. ومن الجدير بذكره هنا أن الإسلام لا يسعى لتحقيق الديمقراطية (بالمفهوم الغربي) في مجتمعاته السكنية. فالديمقراطية تعني حكم الأغلبية، فماذا لو كان الأغلبية جهلة، عندها سيكون الناتج النهائي سيء. أي أن الديمقراطية قد لا تؤدي بالضرورة إلى الحل الأمثل. أما الخطط السكنية في المدينة الإسلامية



**علاقات وطيدة بين السكان** (Yeoman، ٢٠٠٦م). أي أنها تهدف لتحقيق الديمقراطية في المجتمع بمعنى تحقيق الحرية والمساواة ومنح القدرة على اتخاذ القرار للسكان وليس لأي جهة أو سلطة خارجية. لذا فإن مجتمعات السكن التعاوني تسعى لأن تكون ذاتية الإدارة حيث تقوم آلية اتخاذ القرار فيها على الاتفاق بين السكان (Consensus decision-making model)، بحيث يقوم مجموعة من أعضاء المجتمع بأدوار قيادية في تنسيق الاجتماعات وتنظيم مشاركة السكان. كما يتميز المجتمع السكني التعاوني بتركيبة اجتماعية لا رأسية (Non-hierarchical structure) تقوم على علاقات تعاونية بين السكان، فتوزيع السلطة والقوة فيها هو توزيع لا رأسي مما يؤدي إلى تساوي السكان في حقوقهم وقوتهم العامة، وهذا بخلاف الوضع في المجتمع الرأسمالي خارج المجتمع السكني التعاوني. بذلك فإن الهدف الرئيس لهذه المجتمعات هو التحرر من تركيبة القوى وآلية اتخاذ القرار المركزية السائدة في المجتمع الرأسمالي الحديث المتسم بآثاره السلبية على المجتمع.

ولتحقيق ذلك فإن آليات اتخاذ القرار المشتركة تطبق في عملية إنتاج المجتمعات السكنية التعاونية بكافة مراحلها، ابتداءً من عملية التصميم ومروراً بالمنتج النهائي الذي يدعم الهدف ومن ثم في إدارة وتشغيل المجمع والممارسات اليومية للسكان. فالمحور الرئيس في تصميم المجتمعات التعاونية يقوم على تلبية رغبات وحاجات وقيم السكان ذاتهم وليس تحقيق رغبات وآراء المصمم أو المطور أو أي جهة خارجية، لذا فليس

الماضي في الدمارك كردة فعل لضعف وتفكك العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وخاصة في المناطق السكنية و ضد الخيارات المتاحة من المساكن آنذاك.<sup>(٢١)</sup> لذا فإن هذه الحركة تهدف كغيرها من التوجهات المثالية إلى صناعة مجتمع سكني تعاوني ( Collaborative community) تسوده علاقات تعاونية بين السكان ويقوم على مفهوم رأس المال الاجتماعي (Social capital)<sup>(٢٢)</sup>، لذا فإن العديد من المجتمعات السكنية التعاونية تقوم حول مبادئ وأسس مشتركة كمجتمعات المسنين أو المدرسين أو الفنانين وما شابه.<sup>(٢٣)</sup> وتسعى مجتمعات السكن التعاوني (كما ذكرت كريستيان Diana Christian) صاحبة كتاب (Creating a life together) ومحررة مجلة (Communities)) بخلاف ما كان عليه الوضع في الستينات من القرن العشرين، للوصول إلى عدالة في الملكية وآلية اتخاذ قرار مشترك تعاوني، وتركيبة

(٢١) ظهر أول مجمع سكني تعاوني في الدمارك عام ١٩٦٧م على يد Bodil Graae وهو مجمع Saettedammen. أما في أمريكا فإن أول مجمع سكني تعاوني ظهر كان مجمع Muir Commons في كاليفورنيا. وقد انتشرت حركة الإسكان التعاوني في أوروبا وأمريكا، إذ يوجد اليوم أكثر من ١١٣ مجمع إسكان تعاوني في أمريكا وأكثر من ١٠٠ مجمع تحت الإنشاء، أما في كندا فيوجد ٧ مجتمعات مقطورة و ١٥ مجمع تحت الإنشاء، كما توجد مجتمعات تعاونية في بريطانيا وأستراليا وأماكن أخرى من العالم (موقع ويكيبيديا).

(٢٢) مفهوم (Social capital) يعني الإحساس بالترابط الاجتماعي وتكوين شبكات اجتماعية (موقع ويكيبيديا).

(٢٣) ثلث سكان المجتمعات السكنية التعاونية التي أنشأت في أمريكا منذ عام ١٩٩١م هم من المتقاعدين، كذلك يوجد في أمريكا العديد من المجتمعات السكنية التعاونية الخاصة بالمسنين فقط (Lee، ٢٠٠٦م).

أما نمط الملكية السائد في هذه المجتمعات فيقسم ما بين ملكية فردية للوحدات السكنية الصغيرة في الحجم نسبياً وملكية جماعية للخدمات المشتركة والفراغات العامة بين المساكن والتي تعود ملكيتها وحق استخدامها والسيطرة عليها لمجموع السكان. إذ تتكون المجتمعات السكنية التعاونية من مساكن خاصة يتراوح عددها ما بين ٢٠ إلى ٤٠ وحدة سكنية، ومن مجموعة من الخدمات المشتركة التي يستفيد منها جميع السكان لتوطيد العلاقات الاجتماعية والتفاعل بينهم.<sup>(٢٤)</sup> وتكون مساحة المجمع في الغالب محدودة وذات كثافة بنائية عالية من حيث توزيع المباني (Compact) وذلك للاحتفاظ بمناطق خضراء للترفيه والزراعة، كما تكثر أماكن وشوارع المشاة في المجمع مما يزيد من فرص التفاعل بين السكان، لذا لا يسمح للسيارة في العديد من الحالات من اختراق المجمع بل تقف عند أطرافه.

وبالرغم من سعي هذه المجتمعات لتمكين سكان المجمع (Empowerment) بالتخلص من سلطة المهني (المخطط والمعماري) في إنتاج المجتمعات السكنية وسحب السلطة وحق اتخاذ القرار من أيدي الدولة الرأسمالية الحديثة في عملية إنتاج وإدارة وتشغيل هذه

هناك أسس تصميمية وفراغية ثابتة لجميع المجتمعات السكنية التعاونية بل تختلف من مجمع لآخر بحسب اختلاف ظروف الموقع وظروف وقيم وحاجات السكان أنفسهم. وتعتمد عملية إنتاج المجتمعات السكنية التعاونية على آلية إنتاج ذاتية. فعملية التصميم تتم من قبل السكان أو بمشاركة كبيرة معهم. ومن المعروف في تصميم هذه المجتمعات، بحسب رائد حركة الإسكان التعاوني في أمريكا تشارلز دوريت (Charles Durrett)، أن الحركة لا تسعى لإعادة إحياء الأشكال التقليدية لمدن العصور الوسطى، فتلك الأشكال لا تستطيع تلبية التغييرات الديموغرافية والاقتصادية في المجتمع الحديث (Lee، ٢٠٠٦م). بذلك نجد بعض التشابه بين مبادئ هذه المجتمعات السكنية نظرياً وبين المجتمعات السكنية الإسلامية أو المخطط. فكلاهما يعمل، كل من منظوره، على إيجاد مجتمع تعاوني متلاحم يتصف بالحرية والديمقراطية والمساواة في الفرص والحقوق، بعكس ما هو سائد في المجتمع الرأسمالي. ومن الجدير بذكره هنا أن مفهوم الحرية يختلف في المجتمعات السكنية الإسلامية عنه في المجتمعات السكنية التعاونية الغربية. فالحرية في الإسلام ليست حرية مطلقة بل مؤطرة بحقوق الآخرين وعدم الإضرار بهم، فهي بذلك حرية مؤطرة (اللحام، ٢٠٠٥م). كذلك هناك اختلاف في مفهوم الديمقراطية بين هذه المجتمعات، فلا ديمقراطية (بالمعنى الغربي) في الإسلام، ولكن سيطرة وقدرة على اتخاذ القرار لكل فريق في مكانه، كما ذكر سابقاً.

(٢٤) من الخدمات المشتركة التي توجد في المجتمعات السكنية التعاونية مطبخ مشترك وغرفة طعام كبيرة بحيث يستطيع السكان طهي الطعام وتناوله بشكل جماعي، كما قد توجد منطقة ترفيهية للسكان تحتوي على غرفة ألعاب وغرفة تلفزيون وصالة رياضية وقد يوجد مجموعة مكاتب وخدمات انترنت ومركز رعاية للأطفال وما شابهها.

أما عملية التصميم ذاتها فقد ظهرت ثلاثة أنواع من منهجيات تصميم هذه المجتمعات في أمريكا، الأولى وتعرف بالعملية التي يقودها السكان أنفسهم وبمساعدة من المهنيين (Resident-led model) حيث يقوم السكان بتصميم مجتمعهم بأنفسهم بناءً على حاجاتهم ورغباتهم المباشرة، أما الثانية فهي التي تتم بنوع من المشاركة بين السكان والمطور (Partnership model) وذلك لتعويض النقص في المهارات (مثل مهارتي الحوار والإتفاق) والمعرفة العمرانية والخبرات البنائية لدى السكان، وبالتالي تقليل الأخطاء والمخاطر المادية. ذلك أن عملية إنتاج هذه المجتمعات إنما تتم تحت مظلة الرأسمالية التي يتم فيها حصر عملية إنتاج المعرفة وتداولها في مجتمع المهنيين، وهذا بالطبع يدعم مفهوم المهنية (Professionalism) والسوق والليدان باعتبار أن إفرازات الرأسمالية كما يعملان على إعادة إنتاجها (Reproduction). بذلك فإن سكان هذه المجتمعات يسعون إلى الحصول على المعرفة البنائية من خلال المشاركة مع المهنيين من المطورين والمعماريين المتخصصين. وبالرغم من هذه المشاركة إلا أنه لا زال للسكان ضمن هذا النموذج دور كبير في إنتاج مجتمعهم السكني، ولكنه يخضع في ذلك لنفق الرأسمالية. أي أن المولد للمعرفة والحلول الملائمة التي تلبي حاجات السكان المباشرة كان معطل جزئياً في هذا النموذج، بعكس النموذج الأول الذي كان فيه هذا المولد موجوداً. أما النوع الثالث (Speculative model) فهو

المجتمعات إلى أيدي السكان أنفسهم، أي أنها تحاول إيجاد الباعث والمولد للمعرفة العمرانية بين السكان ممن هم داخل الموقع وذلك لإنتاج الحلول الملائمة، إلا أن هذه المجتمعات أصبحت ليست أكثر من ضواحي سكنية صغيرة مغلقة كجزر في مجتمع رأسمالي أكبر. فعملية إنتاج المجتمع السكني التعاوني كانت أشبه بعملية إنتاج أي مشروع رأسمالي آخر إذ تخضع هذه العملية لموافقات الدولة/البلدية تبعاً لقوانين البناء والتخطيط كاستعمالات الأراضي والحصول على خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء واتصالات ونظام التخلص من الفضلات وغيرها. أي أنه لم يكن للسكان حرية التصرف المطلقة في مجتمعهم، بل كانت مقيدة بالأنظمة العمرانية وقوانين الدولة. بذلك فقد احتفظت الدولة بسلطانها وسيطرتها (Development control) على عملية إنتاج هذه المجتمعات مما جعل هذه المجتمعات القصدية ليست أكثر من مجتمعات مغلقة على نفسها وكأنها (Gated communities). بذلك وبرغم وجود بعض التشابه بين هذه المجتمعات والمجتمعات الإسلامية التقليدية من الناحية النظرية إلا أن النتائج العملية لهذه المجتمعات كانت مختلفة جذرياً. فبينما استطاعت آليات المجتمعات السكنية الإسلامية من تحقيق الترابط بين المجتمعات المتجاورة فإن مجتمعات السكن التعاوني لم تتمكن من ذلك فأضحت محاولات فردية لا أثر إيجابي لها على المجتمع العام، بل ربما زادت من عزله وتفتيته.

المتاحة للأفراد في تسيير شؤون حياتهم الخاصة وممارساتهم اليومية وبقيد حقهم في حرية الاختيار. بهذا فإن أحد أهم أسس الديمقراطية تلاشت في ظل نمط الحياة التعاوني المعاصر.

أما عن علاقة هذا المجتمع بما حوله من ضواحي سكنية، فبالرغم من سعي هذا المجتمع القصدي إلى تحقيق مفهوم المجتمع التعاوني إلا أن هدفه انحصر ضمن منطقتة الفراغية (Territory) ولم يتعدى حدودها إلى ما حولها، فانعزل سكان هذا المجتمع عن الضواحي والأحياء السكنية المجاورة، الأمر الذي يؤدي إلى تحول المجتمع الكبير (Society) من مجتمع متلاحم (كما كان يراد له) إلى مجتمع مجزء أو ما يعرف بمجتمع الموزاييك (Mosaic society)، حيث يشكل كل مجتمع سكني تعاوني جزء من هذه التركيبة المجزأة دون تعاون أو تلاحم بين تلك الأجزاء (الشكل رقم ١). ذلك أن الآليات التي تعمل خارج حدود أسوار هذه المجتمعات القصدية التعاونية إنما هي آليات رأسمالية حدائية تخضع في حيثياتها لتركيبة القوى السائدة في المجتمع والتي تتميز بتوزيع رأسي (Hierarchical power structure) فتخضع بذلك في تخطيطها وإنتاجها العمراني لنمط التخطيط المركزي الحديث من أعلى لأسفل، مما يشكل تناقضاً جذرياً مع ما تسعى له المجتمعات القصدية السكنية التعاونية، لذا فقد انعزلت هذه المجتمعات ضمن حدودها وأسوارها فلم تستطع تحقيق حلم المجتمع الديمقراطي المفتوح (Open

أشبه بالمجمعات السكنية المخططة الأخرى، إذ يتم بنمط تخطيط مركزي من الأعلى إلى الأسفل (Top-down) يسيطر عليه المطور، وليس للسكان الذين يتم اختيارهم بعد الانتهاء من تشييد المجتمع أي دور في عملية اتخاذ القرار وإنتاج المجتمع التعاوني (Williams، ٢٠٠٨م). وبحسب دراسة ويليامز (Williams) لهذه المجتمعات في أمريكا، تبين أن النوع الثاني من هذه المجتمعات هو الأكثر رواجاً في كاليفورنيا يليه النوع الأول. أي أن قيود الرأسمالية (التخطيطية والمعرفية) حدثت من حرية السكان وقدرتهم على الاختيار واتخاذ القرار في إنتاج مساكنهم الخاصة.

أما من حيث التركيبة العمرانية أو الخُطية (Territorial Structure) لهذه المجتمعات فعلى الرغم من وضوح أنماط الملكية السائدة داخل أسوار المجتمع إلا أن إدارة المناطق من حيث السيطرة والاستخدام كانت تخضع لقوانين المجتمع ذاته، فلكل مجتمع قوانينه الخاصة به التي يضعها أعضاء المجتمع لتنظيم عملية إدارة المجتمع، مما يظهر الاختلافات بين المجتمعات وربما عدم تجانسها. أما أساس إدارة وعمل هذه المجتمعات فيقوم على اعتمادية أعضاء المجتمع على بعضهم (Inter-dependency) مما يحول هذا التوجه من المجتمعات القصدية إلى صناعة نمط حياة (Life style) أكثر منه نمط إسكان. فسعياً لتحقيق الهدف بإيجاد المجتمع الديمقراطي التعاوني فإن قوانين هذه المجتمعات التعاونية تقدم مصلحة الجماعة على الأفراد مما يحد من مساحة الحرية

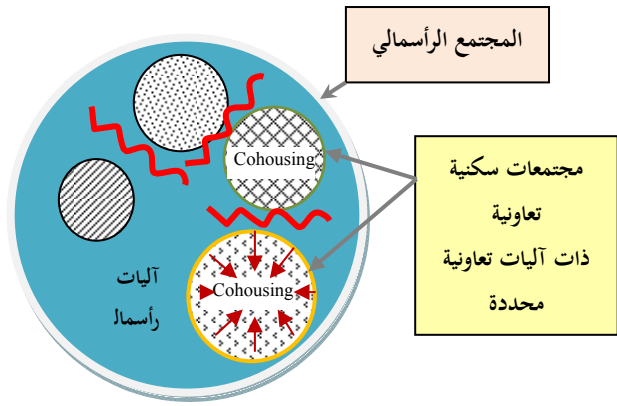
خبرة بنائية، بل اعتمادية على المهنيين ممن هم خارج الموقع للإتيان بالحلول. وبالمقارنة مع المجتمعات الإسلامية فإن المهنيين لا يستطيعون الإتيان بحلول ملائمة لأن معرفتهم جاءت من خارج الموقع ولا تلم بالإحتياجات الضرورية للسكان.

## ٢- حركة التحضر الجديد New Urbanism

ظهر توجه التطوير التقليدي الجديد (Neo-Traditional Development) في أمريكا منذ الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن استخدام مصطلح "حركة التحضر الجديد" بدأ منذ التسعينات ليبدل على عمليات التطوير العمراني التي تمت على يد دوناني وبلايرك زايبرك (Duany & Plater-Zyberk) وليبدل على مفهوم التطوير القائم على خطوط المواصلات (Transit-Oriented Development) الذي يقوده كل من كالثورب (Peter Calthorpe) وكيلباو (Doug Kelbaugh) وسولومون (Daniel Solomon).<sup>(٢٥)</sup> فقد انبثقت هذه الحركة عن رفض مبادئ وفكر الحدائثة في التطوير

(٢٥) تضم حركة التحضر الجديدة توجهات كثيرة منها تطوير الضواحي التقليدية (Traditional Neighborhood Development) بقيادة أندريه دوناني (A. Duany) وإليزابيث بلايرك زايبرك (E. Plater-Zyberk)؛ وكذلك الضاحية (Pedestrian Pocket) التي تعتمد على المشي بشكل رئيس بقيادة كيلباو (Kelbaugh)؛ والضاحية التي تعتمد على النقل العام (Transit-Oriented Design) بقيادة كالثورب (Calthorpe)؛ والضواحي (Quartiers) بقيادة ليون كريبير (L. Krier)، ويجمع ما بين هذه التوجهات المتعددة العودة إلى النمط الحضري التقليدي من قرى ومدن لاستنباط مبادئ التخطيط اليوم (Bohi، ٢٠٠٣م).

(democratic society) أو تغيير تركيبة القوى في المجتمع. وهذا بعكس ما كان سائداً في المجتمعات السكنية الإسلامية حيث أدى الترابط بين الخطط المتجاورة إلى إيجاد المجتمع الإسلامي (Society) المتلاحم.



الشكل رقم (١). تحول المجتمع الرأسمالي بحسب حركة الإسكان التعاوني (Cohousing) إلى مجتمع مجزأ (موزايسك) دون تلاحم أو ترابط بين أجزاءه.

مما سبق نستنتج بأن حركة الإسكان التعاوني، وبرغم ما تدعو له من تغيير في بنى القوة ومنح السكان القدرة على اتخاذ القرار من داخل مواقعهم مما يفعل المولد والباعث لتنمية المعرفة العمرانية ويؤدي إلى الإتيان بحلول عمرانية ملائمة، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق معايير المجتمع القصدي المثالي فقصرت عن أن توصف بذلك. فقد سارت هذه الحركة في نفق الرأسمالية وخضعت لقيوده فلم تستطع إحداث التغيير إلا بشكل نسبي وضمن حدودها المادية وب عقلية رأسمالية كذلك. فلا معرفة عمرانية بين السكان ولا

ومحيطه من خلال إعادة تأسيس مفهوم "المكان" و"روح المكان" (Genius Loci) وكذلك مفهوم الفراغ العام (Public space). وحيث أن مفهوم المكان يتضمن وجود قيم ومعاني مرتبطة بالمستخدم من شأنها أن تعمل على تعزيز الإحساس بالإنتماء والأمان وتوطيد التلاحم والتفاعل بين المستخدمين وارتباطهم بالمكان مما يعطي المكان هويته الخاصة به، بعكس الفراغ الذي يتسم باللاهوية مما يؤدي إلى إضعاف العلاقة بينه وبين المستخدم، لذا فإن حركة التحضر الجديد تعمل على ربط العمارة بمحيطها المكاني والتاريخي لإيجاد الإحساس بالمكان والإنتماء إليه، بخلاف ما أنتجته الحداثة. بذلك فإن التمييز بين الفراغ والمكان، بحسب هذه الحركة، لا يتحدد عمرانياً بقدر ما يتحدد اجتماعياً من خلال نمط العلاقات الاجتماعية التي تسود بين السكان وارتباطهم بالمكان نفسه. وهكذا فقد ربطت حركة التحضر الجديد بين المكان والجماعة، فالجماعة تتحدد بارتباطها جغرافياً بالمكان والعمران (Place-based community)، وهذا مشابه لمفهوم الخطة في المجتمعات الإسلامية من حيث الشكل المادي فقط، أما الاختلاف فيكمن في الحقوق المرتبطة بهذا المكان والسكان وخاصة حق السيطرة. وهكذا فإن حركة التحضر الجديد تتبنى نفس مفهوم الحتمية (Determinism) الذي دعت إليه الحداثة والذي كان بداية سبباً في انتفاء روح الجماعة في الأحياء السكنية الحديثة لتستخدمه اليوم لإعادة "صناعة" روح

والنمو العمراني (Urban growth) وتبني فكر ما بعد الحداثة، حيث اتخذت من أفكار المعماري ليون كيرير (Leon Krier) ومن كتابات جين جاكوبس (١٩٦١م) ولويس ممفورد (Lewis Mumford) وكذلك من فكرة المجاورة السكنية (Neighborhood) لسيري (١٩٢٩م) أساساً لها.

تهدف هذه الحركة إلى صناعة مجتمع مثالي بمواصفات مرسومة فهي بذلك تعتبر إحدى توجهات المجتمعات القصدية المخططة والتي تقوم في مبادئها على رفض بعض سمات المجتمع الرأسمالي الحديث وتدعو في المقابل إلى إيجاد سمات مجتمعية بديلة ولكن تحت مظلة الرأسمالية. أي أنها لا ترفض الرأسمالية كنظام مجتمعي كما أنها لا ترفض آلياتها في عملية اتخاذ القرار وإنتاج العمران بل أنها ترفض المنتج النهائي للعمران، كما أفرزته الحداثة. بذلك فإن حركة التحضر الجديد تتقبل تركيبة القوى السائدة في المجتمع الرأسمالي الحديث ولا تسعى إلى تغييرها، فهي بذلك تختلف عن حركة الإسكان التعاوني (Cohousing) التي ظهرت رافضة لآليات المجتمع الرأسمالي وتركيبه القوة السائدة فيه. فلمعالجة التفكك في العلاقات الاجتماعية الذي أوجدته الحداثة وانتفاء مفهوم الجماعة (Community) وما آل إليه ذلك من قطيعة بين المبنى والمحيط وبين المبنى والمستخدم وكذلك سيادة مفهوم "الفراغ" (Space) على "المكان" (Place)، تسعى حركة التحضر الجديد إلى صناعة روح الجماعة كما كانت سائدة في مجتمعات ما قبل الصناعة وذلك بإيجاد التواصل بين المستخدم

العام وذلك لإنتاج مجتمعات سكنية مثالية ذات تلاحم اجتماعي بين سكانها بدلاً من التجمعات السكنية التي أنتجتها الحداثة.

ومن أهم مبادئ تصميم الضاحية السكنية تبعاً لحركة التحضر الجديد (New Urbanism) هو سعيها نحو ما يعرف بالنمو العمراني الذكي (Smart growth) بعكس النمو (Growth) والتوسع (Sprawl) الذي أنتجته الحداثة (Gottdiener & Budd، ٢٠٠٥)، وكذلك العمل على تحقيق هوية عمرانية ومجتمعية مميزة وإعادة إنشاء مفهوم "الفراغ العام" (المفقود في عمارة الحداثة) وذلك بتوجيه تصميم الضاحية ليخدم المشاة كأولوية أولى بدلاً من السيارة. فتميز الضاحية السكنية لذلك بالكثافة السكانية العالية ومحدودية مساحتها الكلية والتي لا يتجاوز نصف قطرها عن ربع ميل مما يسمح للسكان في أطراف الضاحية بالوصول إلى الخدمات في المركز مشياً خلال مدة لا تتجاوز خمس إلى عشر دقائق. أما الشوارع فتميز باحترام أبعادها للمقياس الإنساني فتصمم بعرض ضيق نسبياً، كما تتمتع بأرصعة واسعة وإضاءة خافتة وأشجار على الجانبين. كذلك تتميز الضاحية السكنية بالتنوع الوظيفي في استعمالات الأراضي (بعكس مفهوم (Zoning) الحداثي) بحيث تحتوي على محلات تجارية متنوعة وخدمات تلبي العديد من حاجات السكان اليومية وتوفر فرص عمل للعديد من سكان الضاحية فيتم بذلك الربط بين مكان العمل والسكن. أما الفراغ العام

الجماعة، ولكن بفكر وأسلوب ما بعد حداثي. أي أن هذه الحركة رفضت الحداثة وتناجها في العمران إلا أنها لا زالت تستخدم نفس أدواتها وآلياتها للوصول إلى هدفها المنشود.

وقد اعتمد بعض معماريي ومخططي ما بعد الحداثة (مثل ألدو روسي (Aldo Rossi) والأخوين كيرير (Krier)) لتحقيق التواصل بين المستخدم ومحيطه وإيجاد مفهوم "المكان" على تنشيط الذاكرة الحضرية (Urban memory) لدى المستخدم بربط المبنى بصور من مخزونه الذهني (من الماضي و/أو المحيط). حيث اعتبروا الماضي والمحيط مصدراً لتلقيط الصور العمرانية (Images) بشكل مجزء لتشكيل رموزاً (Signs) ذات مدلولات مرتبطة بذاكرة المستخدم. أي أنهم قاموا بتجميد الماضي نسبياً ونقله إلى الحاضر من خلال صورته، فتعاملوا في ذلك مع الماضي من منظور ثابت (Static) فنفوا عنه صفة الديناميكية والحركة عبر الزمن (Time). لذا توجهت هذه الحركة إلى دراسة الضاحية السكنية التقليدية في مدن ما قبل الصناعة وفي المجتمعات الريفية والتي كانت ذات هوية عمرانية (Identity) وتسودها روح الجماعة ويتمتع سكانها بحياة آمنة وذلك بهدف استنباط المبادئ التي كونت تلك الهوية والمجتمعات عمرانياً (Place-making guidelines) ومن ثم إعادة غرسها في تخطيط المدن الجديدة وتصميم الضواحي السكنية اليوم مع مراعاة ظروف ومتطلبات العصر كوجود العربة (السيارة) والحاجة إلى خطوط النقل

ولكن باتباع حركة التحضر الجديد للتوجهات ما بعد الحداثية التي تركز على الفراغ المبني (الفراغ المادي بصفاته وتركيبته وتأثيره على إدراكنا وأسلوب استخدامنا له والمعاني المتضمنة فيه) أكثر منه على الفراغ الاجتماعي (الذي تفرزه المنظومة الاجتماعية) إنما تستخدم حلول شكلية جمالية لعلاج مشكلة اجتماعية. لذا فإن البعض ينظر إلى هذه الحركة على أنها طراز عمراني (Style) ليس أكثر. وهنا يظهر السؤال: هل الضواحي والمجتمعات السكنية تعتبر عناصر (Objects) يمكن تصميمها (أو صناعتها) بشكل شمولي أم أنها تنشأ وليدة لتفاعل مجموعة من العوامل معاً كالاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها؟ إن ما تقوم به هذه الحركة مشابه لمفهوم التصميم الشامل (Comprehensive planning) الذي قدمته الحداثة ورفضته ما بعد الحداثة والتي تعتبر حركة التحضر الجديد جزءاً منها، ولكن بمقياس إنساني صغير.

إن حركة التحضر الجديد في استخدامها لصور الماضي لإعادة إنتاج الصفات الشكلية العمرانية التي أوجدت المكان سابقاً إنما تنشق من نظرة حنين (nostalgia) تعترها نظرة مادية استهلاكية نحو الماضي، بذلك فقد تم تحويل الحنين إلى الماضي إلى سلعة استهلاكية مرتبطة بالذاكرة الحضرية لدى المستخدم (Commodification of nostalgia). ولكن هل هذا الحنين إلى الماضي لدى المستخدم حقيقي فعلاً أم أنه متعلق بخيال المعماري فقط ليوظف بعد ذلك في تحقيق أهداف

في الضاحية السكنية فيتكون من الشوارع والساحات العامة المحددة فراغياً بالمباني الملاصقة لها، بذلك فقد أصبحت المباني هي المشكلة للفراغ العام أو "الغرف الحضرية" (Urban rooms)، بخلاف ما كانت عليه في الحداثة (Walters & Brown، ٢٠٠٤م). ويتخلل الضاحية مجموعة من الحداثق الصغيرة والمؤسسات المدنية والتي تقع في أماكن بارزة وموزعة في كل أرجاء الضاحية. كما تتميز المباني السكنية بالتنوع في نماذجها لتخدم فئات سكانية مختلفة في الضاحية السكنية الواحدة مما يعزز من الإندماج الاجتماعي ويحول دون تحول الضاحية السكنية إلى ما يعرف بالحيثو (Ghetto). هذا وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع والضواحي السكنية تبعاً لمبادئ حركة التحضر الجديد في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تم تنفيذ ما لا يقل عن ستمائة بلدة وقرية وضاحية في أمريكا بإتباع مبادئ هذه التوجه.<sup>(٢٦)</sup> ومن الأمثلة على ذلك منطقة سيسايد (Seaside) في فلوريدا (١٩٨١م)، وكذلك قرية باوندبري (Poundbury) في دورشستر (Dorchester) في بريطانيا من تصميم ليون كريمر (١٩٩٣م). ثم بدأت مثل هذه المشاريع في الانتشار في العالم العربي وبخاصة في دول الخليج، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك تلك التي في مدينة دبي.

(٢٦) بحسب مقالة New Urbanism من en.wikipedia.org/wiki/New\_urbanism. تم الدخول إلى



لقد أثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية في هذا المجال عدم إمكانية الربط المطلق بين العمران والعلاقات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية بشكل حتمي (Deterministic) وقصور ذلك ومحدوديته في تكوين روح الجماعة<sup>(٢٨)</sup>، مما يبدد حلم الحداثة بتغيير المجتمع من خلال العمران وتكوين الجماعة التي يرتبط أفرادها بعلاقات اجتماعية وطيدة كتلك التي تميز مدن ما قبل الصناعة. بالرغم من ذلك فقد تبنت حركة التحضر الجديد هذا المفهوم واتخذته قاعدة أساسية لتحقيق حلمها المثالي. ولكن وكما أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الضواحي السكنية التي أقيمت في أمريكا باتباع مبادئ التحضر الجديد كضاحية سيلبيريشن (Celebration) في فلوريدا فإن هذه الحركة لم تنجح في تغيير سلوكيات السكان وتوطيد العلاقات الاجتماعية بينهم، وبالتالي لم تتمكن من تحقيق روح الجماعة في المكان، كما أراد المخطط أو المعماري المصمم (Gottdiener & Budd، ٢٠٠٥م).

أما عن آليات إنتاج المجتمعات السكنية تبعاً لهذه الحركة فهي ذات الآليات التي تعمل في إنتاج العمران في المجتمع الرأسمالي الحديث خارج حدود هذه المجتمعات. إذ، وكما ذكر أعلاه، تنطلق هذه الحركة من تقبل النظام الرأسمالي كنظام مجتمعي عام ولكنها تعمل على تحسين بعض نتائج الحداثة في المجتمع

(٢٨) مثل دراسات كل من Urry و Sayer و Giddens والتي أثبتت عدم إمكانية إدراج الفراغ كعامل رئيس في دراسة النظام والظواهر الاجتماعية (Saunders، ١٩٩٣م). للمزيد حول هذا الموضوع انظر للحمام، ٢٠٠٧م.

تجارية استهلاكية رأسمالية بحتة؟ لقد واجهت هذه المنهجية في التصميم العديد من الإنتقادات التي رفضت تجميد الماضي وتسليع الحنين إليه والتعامل معه من منظور شكلي جمالي فقط الأمر الذي أدى إنتاج مجتمع المقاهي (Café society)<sup>(٢٧)</sup> المستهلك المعتمد على جذب الناس من خلال صناعة المشاهد المعمارية الجاذبة، بدلاً من المجتمع القصدي المثالي المنشود. لذا فقد كثرت المقاهي والمطاعم في الأماكن العامة في مجتمعات التحضر الجديد كأمكنة لاجتماع السكان وزيادة تفاعلهم، كما كثر فيها استخدام الاستعارات المعمارية من الماضي كوسيلة جذب تخاطب ذاكرة المستخدم. بذلك غلبت الرأسمالية ونزعتها الاستهلاكية على هذه الحركة ومنتجها العمراني. وهكذا يبقى السؤال مطروحاً: هل تمكنت هذه الحركة في ظل هذه الظروف من صناعة روح الجماعة في الحي السكني كما خطت له؟

(٢٧) ظهر مصطلح مجتمع المقاهي (Café Society) منذ العشرينات من القرن العشرين ليدل على الأشخاص من ذوي الأناقة والجمال والذين يستمتعون بقضاء أوقات فراغهم في الأماكن شبه العامة من مقاهي ومطاعم (موقع ويكيبيديا). ويستخدم هذا المصطلح اليوم في العديد من الدراسات الحضرية ليدل على الأماكن العامة التي تُقصد فقط لأغراض استهلاكية وليس لأي أغراض ثقافية أو ما شابه. بذلك فإن معنى الحياة العامة ومعنى الفراغ العام (Public Space) اللذان تنادي حركة ما بعد الحداثة بإعادة إحياءهما، إنما تقلصا في هذه الأماكن إلى مفهوم صناعة المتعة والترفيه من خلال إيجاد المشهد الجاذب عن طريق الإستعارات المعمارية (Walters & Brown، ٢٠٠٤م).

كذلك فإن جميع ضواحي التحضر الجديد في أمريكا، بسبب ارتفاع قيمتها الناتج عن كلفة تزويد الضاحية بالمناطق العامة كالحدايق والساحات والخدمات المساندة والبنية التحتية<sup>(٣٠)</sup>، أصبح يقطنها السكان من ذوي الدخل فوق المتوسط والمرتفع مما يعني تخصيصها لفئة معينة من المجتمع ممن تجمعهم صفات ورغبات متشابهة كتجانس مستوى الدخل والرغبة في العيش في منطقة هادئة ونظيفة. بذلك عادت القضية إلى حيث ابتدأت. فقد أصبح المسكن تبعاً لهذا التوجه مورداً نادراً (Scarce resource) غير متاح إلا للمقتدرين مالياً. وهنا تبرز قضية المسكن كجزء من فرص الحياة المتاحة (Life chances) كما تبرز قضايا العدالة في التوزيع والحصول على الموارد (Access to resources). بذلك فقد انتفى الهدف الأساس الذي ابتدأت منه توجهات المجتمعات القصدية المثالية بتحقيق الديمقراطية والمساواة في الفرص والحقوق، وأصبح المسكن في هذه المجتمعات يعتبر نوعاً من الرفاهية الاجتماعية التي لا يحظى بها إلا من يملك القدرة المادية على اقتناءها. بذلك فإن أحد أهم صفات المجتمع المثالي الجيد انتفت في ظل حركة التحضر الجديد.

(٣٠) بلغت قيمة المنزل الصغير في ضاحية Celebration التابعة لشركة ديزني في فلوريدا مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، وهذه تعتبر قيمة باهظة نسبياً بالمقارنة بمساحة المنزل وقطعة الأرض المقام عليها والخصوصية المتحققة بين الجيران، حيث تتباعد المنازل عن بعضها البعض بمسافة ٢٠ قدم فقط ويفصل بينها سور بارتفاع سبعة أقدام فقط (Davis، ١٩٩٧م).

والعمران. لذا تتميز آليات إنتاج هذه المجتمعات السكنية بالتخطيط المركزي من الأعلى إلى الأسفل (Top-down) الذي يسيطر عليها المصمم (المخطط / المعماري) والذي يخضع بدوره في عملية التصميم لقوانين وأنظمة العمران كما تضعها الدولة، وكأن الضاحية السكنية عبارة عن مشروع كبير يتم تصميمها في وقت واحد ومن قبل مصمم واحد (فرد أو فريق). بذلك فإن للسكان دور محدود جداً في عملية اتخاذ القرار لا يتعدى إبداء الرأي في بعض مراحل التصميم، حيثما وكيفما أراد المصمم، الأمر الذي يتعارض جذرياً مع مفهوم الديمقراطية ومع مفهوم الاستدامة الاجتماعية (Social sustainability) الذي تدعوله هذه الحركة. كذلك فإن هذه المجتمعات تخضع في آليات إنتاجها لقوى السوق الاقتصادية مما يحد من حرية السكان على الاختيار،<sup>(٣١)</sup> إذ يرأس المصمم والمطور عملية التصميم والتنفيذ والتي يتم توجيهها بما يضمن أعلى نسبة ربح وأقل مخاطر مادية ممكنة. بذلك فإن حرية الاختيار الممنوحة للسكان تصبح محدودة جداً ومساوية لما هي عليه في الأنماط الإسكانية الأخرى السائدة في المجتمع الرأسمالي. بذلك فإن الحلول العمرانية التي تنتج تكون ممن هم خارج الموقع، بعكس الوضع في المجتمعات الإسلامية التي تنتج فيها القرارات والحلول من داخل الموقع ومن السكان أنفسهم دون تدخل خارجي.

(٣١) في تصميم الضواحي بحسب حركة التحضر الجديد فإن المطور إما أن يقوم بتصميم الضاحية السكنية بشكل كامل أو يترك الخيار للسكان ببناء منازلهم تبعاً لمجموعة من النماذج المصممة مسبقاً.

تعرف بالقوانين الذكية (Smartcode)<sup>(٣١)</sup>. أما هذه القوانين فهي تفصيلية لضمان التحكم في التنمية العمرانية للضاحية السكنية، إذ تُعنى هذه القوانين بالجانب التصميمي (Design-based codes) (ثلاثي الأبعاد) وليس فقط التخطيطي (ثنائي الأبعاد كما في قوانين توزيع استعمالات الأراضي (Zoning)) مما يزيد من سيطرة المصمم والمطور على البيئة العمرانية في الضاحية وعلى سكانها ويقلص من مساحة الحرية النسبية الممنوحة للسكان، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم الديمقراطية وتمكين السكان في هذه المجتمعات.<sup>(٣٢)</sup> وهكذا فإن التركيبة العمرانية ونمط السيطرة السائدة في هذه المجتمعات إنما تتميز بالتوزيع الرأسي (Hierarchical structure)، وهو نفس التوزيع السائد في المجتمع الرأسمالي وعمرانه خارج الضاحية، مما يفتح الباب أما حصول الهيمنة بين السكان وعقاراتهم داخل المجتمعات وبالتالي يتنفي التساوي وتقل الحرية وتزول القدرة على اتخاذ القرار.

(٣١) موقع التحضر الجديد: [www.newurbanism.org](http://www.newurbanism.org)، تاريخ الدخول ٨ سبتمبر ٢٠٠٨م.

(٣٢) دعا أتباع حركة التحضر الجديد من المعماريين والمخططين إلى ضرورة تبني هذا النمط من الأنظمة والقوانين العمرانية في جميع مدن وضواحي أمريكا وذلك لتحقيق ما يعرف بالنمو الذكي (Smart growth) بعكس النمو (Growth) الذي أفرزته الحداثة وما نتج عنه من توسع عمراني (Sprawl) ذو كثافة متدنية وإعتمادية على السيارة وارتفاع في كلفة البنية التحتية. وقد تم تطبيق هذه القوانين في بعض المدن مثل دافيدسون (Davidson) شمال كارولينا وكذلك في (Cornelius و Huntersville Walters & Brown، ٢٠٠٤م).

هذا ويمكن تصنيف نمط الملكية في هذه المجتمعات إلى نوعين: خاص وعام. إذ تنتمي المساكن في هذه المجتمعات إلى نمط الملكية الخاصة أما الملكية العامة فتتبع لها المناطق والمباني العامة بما في ذلك مركز الضاحية. وتقسم إدارة هذه الممتلكات والسيطرة عليها ما بين منظمة الملاك من السكان (Residential owners association) كمثل عن مجموع الملاك والتي تكون مسؤولة عن المنطقة السكنية بما فيها من أماكن عامة، ولهذه المنظمة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل السكان، وبين منظمة الملاك من التجار (Commercial property owners' association) وتكون مسؤولة عن مركز الضاحية والذي يحتوي على المباني التجارية التي يتم تأجيرها بحسب قوانين استعمالات الأراضي للضاحية. كما تكون هذه المنظمة مسؤولة عن الأماكن العامة من ساحات وحدائق ومواقف سيارات وما شابه الموجودة في مركز الضاحية. بذلك فإن إدارة الضاحية والسيطرة عليها يقسم بين منظمين لا بد من التنسيق بينهما في المناطق المتعددة الوظائف.

وفيما يتعلق بنمط الأنظمة والقوانين التي تخضع لها هذه المجتمعات فقد وضع رائدي هذه الحركة دواني وبلاير زايبرك (Duany & Plater-Zyberk) مجموعة من القوانين والأنظمة لتحكم منطقة سيسايد (Seaside) التي صممها سواً من حيث استخدامات الأماكن العامة أو استعمالات المباني (Zoning)، وقد قام دواني وبلاير زايبرك في عام ٢٠٠٣م بتطوير هذه القوانين لتصبح فيما بعد نموذجاً لما تلا من ضواحي سكنية

الإتيان بالحلول الملائمة التي تحقق حلم المجتمع المثالي. فكما هو واضح من الإستعراض السابق لبعض توجهات المجتمعات القصدية المثالية فإن المستخدمين في الموقع لا قرار لهم إلا ببعض المشاركات بإبداء الرأي أو التدخل في فرض بعض الحلول. فجميع القرارات الرئيسية هي من صنع متخذي القرار، سواء كانوا مهنيين أم من الدولة. ففي جميع الأحوال نجد أن قرارات تقسيمات الأراضي ونسب الشوارع والمساحات هي بيد أنظمة البلديات، ونجد أن قرارات توفير الخدمات وبالذات التحتية هي قرارات بأيدي شركات أو مؤسسات المرافق العامة كالصرف الصحي، ونجد أن القرارات التصميمية سواء كانت للمسكن أو الحي هي قرارات بأيدي المهنيين في الأغلب. وبهذا فإن الإستنتاج الأهم لهذا البحث هو أن المحرك الأساس لإنتاج المجتمع المثالي المعاصر معطل، فهو لا يعمل. ففي المدينة الإسلامية كما أثبتت الكثير من الأبحاث (صالح الهذلول، جميل أكبر، بسيم حكيم) فإن المنبع الأساس لجميع الحلول العمرانية هو السكان في الموقع. وهؤلاء السكان في نفق الرأسمالية طريقهم مسدود.

أي أن معظم التوجهات لإيجاد المجتمع القصدية المثالي اليوم إنما تسير في نفق مسدود، فتقيدها حدوده وتحدها آلياته. لذا وللوصول إلى تحقيق الحلم بإيجاد المجتمع المثالي في ظل عمرانٍ مناسب لا بد من فتح هذا النفق المسدود من خلال النظر في آليات المدينة الإسلامية. ولعل في الأبحاث المتوالية الظهور حول المدينة الإسلامية (مثل دراسات أكبر، الهذلول، حكيم) ما يمكننا من إيجاد أفكار لعلها تكون مقدمة لفتح هذا النفق

إن عملية إنتاج المجتمع القصدية المثالي باتباع حركة التحضر الجديد إنما سارت في نفق الرأسمالية فتبنت أسسها وآلياتها وبنى القوة العاملة فيها فكانت حلولها ترقية لا جذرية. ذلك أن سيطرة المهني على عملية إنتاج المجتمعات السكنية أدت إلى تركيبة عمرانية وإجتماعية غير ملائمة وبعيدة كل البعد عما سعت له هذه المجتمعات القصدية من مثاليات. كذلك فقد عملت هذه الحركة من خلال المهنيين على معالجة مظاهر الإشكالية (تفكك العلاقات الإجتماعية والنمو العمراني الحداثي) دون الولوج إلى جذورها وبنيتها العميقة (Deep structure) وتفحص أسبابها. بذلك قصرت هذه الحركة عن الإتيان بالحلول المثالية وفشلت في العديد من تجاربها العملية كضاحية (Uptown District) في سانت دياجو.<sup>(٣٣)</sup>

### الخاتمة

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن جميع التوجهات السابقة لإنتاج المجتمعات القصدية المثالية وبرغم اختلافاتها الظاهرية في مسمياتها وتركيباتها العمرانية (Territorial structure) إلا أنها تشترك جميعاً في خضوعها أو تبنيها في النظام العام المحرك لها للنظام الرأسمالي، فهي بذلك تسير في نفق الرأسمالية وتخضع لقيودها، فكانت حلولها قاصرة عن صناعة المجتمع الجيد كما رسمته مثالياتها القصدية. وطالما استمرت هذه التوجهات في السير في هذا النفق فإنها لن تستطيع

(٣٣) للمزيد حول هذه الضاحية السكنية وفشلها في تحقيق أهدافها

ابن منظور (ت ٧١١هـ). لسان العرب المحيط. تحقيق يوسف خياط ونديم مرعشلي. بيروت، دار لسان العرب. ثلاثة أجزاء.

أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم (صاحب الإمام أبو حنيفة، ت ١٨٢هـ). كتاب الخراج. بيروت، دار المعرفة.

أكبر، جميل (١٩٩٢م، ١٩٩٨م). عمارة الأرض في الإسلام. بيروت، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة.

البلادري، أبي الحسن (ت ٢٧٩هـ). فتوح البلدان. تعليق رضوان محمد رضوان، بيروت، دار الكتب العلمية. ١٣٩٨هـ.

الجابري، محمد عابد (١٩٩٤م). الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

العز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠هـ). قواعد الأحكام في مصالح الأنام. تحقيق محمود بن التلاميذ الشنقيطي. دار المعرفة، بيروت. جزءان.

لاييدوس، إرا (١٩٨٧م). مدن إسلامية في عهد المماليك. ترجمة د. علي ماضي. بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع.

اللحام، عبير (٢٠٠٥م). الحرية والحق في العمران المعاصر: دراسة مقارنة بين نموذجين. مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط. مجلد ١٨، العدد (٢)، ص ٢٩٥-٣٣٢.

اللحام، عبير (٢٠٠٧م). الحي: جماعة مكان أم مكان مجموعة. الحي السكني: سكن وحياة. إعداد مجلة البناء. من منشورات ندوة الإسكان ٣، والتي عقدت بتنظيم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ٢٠-٢٤ مايو، ٢٠٠٧م. ص ٤٧-٥٧.

المسدود. إن ما حاول هذا البحث إيضاحه هو أن الحلول العمرانية للمجتمعات السكنية تكون أسمى ما تكون إن تم تمكين السكان لتتبع الحلول منهم أنفسهم وذلك لسبب واضح ومنطقي وهو أن تفاعل السكان اليومي المستمر مع العمران من خلال استخدامه بسكناه والعيش فيه سيجعل العمران من المرونة بما يتلائم مع حاجات وقيم السكان. ولأن السكان هم بشر ولهم متطلبات اجتماعية فإن العمران سيتبعهم لتحقيق ذلك لهم ولكن فقط إن تمكنا كمهنيين أو مسؤولين في العمران من زرع الآليات التي لا بد لها وأن تأتي بالحلول من إبداعات السكان الذين كلما مر الزمن كلما ازدادوا معرفة بالعمران. أي لا بد من تحويل السكان إلى مواطنين واعين بالعمران وليسوا جهلة كما هي حال سكان الأنظمة الرأسمالية التي عزلت، أو في أفضل الأحوال أتاحت للسكان فرصة المشاركة في اتخاذ القرار العمراني. فالمولد الأساس للمجتمعات السكنية وحلولها العمرانية باختصار هو مولد معطل في الأنظمة الرأسمالية، ولا سبيل لإيجاده وتحريكه إلا من خلال آليات كتلك التي وجدت في المدينة الإسلامية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

ابن الرامي البناء (بدون تاريخ). الإعلان بأحكام البنين. تحقيق عبدالرحمن الأطرم. الرياض، دار إشبيلية، ١٩٩٥م. جزءان.

ابن قدامة (أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة) (ت ٦٢٠هـ). المغني. القاهرة، مكتبة ابن تيمية، تسعة أجزاء.

- Bohl, C** (2003). To what extent and in what ways should governmental bodies regulate urban planning? *Journal of Markets and Morality*. Vol. 6, no. 1.
- Davis, B** (1997). New Urbanism: Cause for Celebration? An article from the internet: [www.impactpress.com/articles/aprmay97/celebrat.htm](http://www.impactpress.com/articles/aprmay97/celebrat.htm)
- Friedmann, J** (1987). *Planning in the public domain: From knowledge to action*. Princeton, Princeton University Press.
- Goldstein, D** (2005). Legal planning for New Urbanist Communities. [www.newtownlaw.com](http://www.newtownlaw.com)
- Gottdiener, M & Budd, L** (2005). *Key concepts in urban studies*. London, Sage publications.
- Hall, P** (1996, 2<sup>nd</sup> ed.). *Cities of tomorrow*. Oxford, Blackwell.
- Jary, d & Jary, J** (1991, 1995, 2<sup>nd</sup> ed.). *Collins dictionary of sociology*. Glasgow, Harper Collins.
- Kumar, K** (1991). *Utopianism*. Milton Keynes, Open University Press.
- Lee, S** (2006). Charles Durrett on how 'Intentional Community' can help us get this aging thing right. *Journal of Financial Planning*. September 2006, 19:9. pp. 24-27.
- New Urbanism website:** [www.newurbanism.org](http://www.newurbanism.org)
- Saunders, P** (1993, 2<sup>nd</sup> ed.). *Social theory and the urban question*. London, Routledge.
- Towers, G** (1995). *Building democracy: Community architecture in the inner cities*. London, University College London Press.
- Walters, D & Brown, L** (2004). *Design first: Design-based planning for communities*. Oxford, Architectural Press.
- Wikipedia, the Free Encyclopedia.** en.wikipedia.org.
- Williams, J** (2008). Predicting an American future for cohousing. *Futures*. no. 40. pp. 268-286.
- Yeoman, B** (2006). Rethinking the Commune. *AARP magazine*. March & April 2006. [www.aarpmagazine.org](http://www.aarpmagazine.org)
- اللحام، عبير (٢٠٠٨م).** التخطيط العمراني المعاصر: تخطيط ديمقراطي أم ديمقراطية مخططة. مجلة الملك سعود للعمارة والتخطيط. مجلد ٢٠، العدد (٢)، ص ٢٧٥-٢٩٢.
- النووي، أبي زكريا محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ).** المجموع شرح المذهب. دار الفكر. عشرون جزءاً.
- الهدلول، صالح (١٩٩٤م).** المدينة العربية الإسلامية. الرياض، دار الصحن.
- الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحيى (ت ٩١٤هـ).** المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٤٠١هـ. أثناعشر جزءاً.
- اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح) (بدون تاريخ).** تاريخ اليعقوبي. بيروت. جزءان.
- ثانياً: المراجع الأجنبية**
- Akbar, J** (1987). Khatta and the Territorial Structure of Early Muslim Towns. *Muqarnas: An Annual on Islamic Art and Architecture*, published by E. J. Brill, V. 6, pp.22-32.
- Akbar, J** (1988). *Crisis in the built environment: the case of the Muslim city*. Singapore, Concept Media.
- Alexander, E** (1992, 2<sup>nd</sup> ed). *Approches to planning: introducing current planning theories, concepts and issues*. Australia, Gordon and Breach.

## Housing Communities Between Islamic freedom and Capitalist kaleidoscope

Abeer Hussam Ed-Din Al-Lahham

*Associate Professor, College of Architecture & Planning  
University of Dammam, Saudi Arabia  
Dr.allahham@hotmail.com*

(Received 27/11/1430H ; accepted for publication 4/7/1431H.)

**Keywords:** Islamic housing communities, Contemporary housing communities, Intentional communities, Co-Housing, New Urbanism, territorial structure, Power, Capitalism.

**Abstract.** Achieving the “Good Society” was a prime concern for many scholars in the Western world throughout history. Plato ‘s normative theories embodied in “The Republic” (often labelled as utopian), comprised of dreams and desires, initiated what was later called “Utopianism”. Since the Renaissance many related urban theories emerged, however, with the fall of Modernity and its housing utopian theories in the 1960s, a new Post-modern housing utopianism emerged such as “Housing Cooperatives”, “Co-housing”, “Condominiums”, “Ecovillages”, “Gated communities”, and lately “New Urbanism” which emerged in the 1990s aiming at fulfilling the long awaited dream of the “Good Society”.

This research attempts to critically examine such approaches, so as to verify that despite the apparent differences between them (names, built form, ...), they all stem from the same “deep structure” in terms of their driving mechanisms and general societal system, i.e. capitalism. In other words, all those approaches are bounded by the capitalist kaleidoscope.

To explore this, a substantially different perspective (Islam) from outside of the capitalist kaleidoscope is used to review those approaches. It was found that Islamic housing communities have achieved democracy, equity, justice and freedom more than the contemporary capitalist housing communities did, i.e. Islam, through its mechanisms, power structure and decision making process, has achieved the Western Dream of “The Good society”, in its western sense.